الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وتنمية

تحت عنوان

تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر

من إعداد الطالب:

قبابي عمار

تحت إشراف الدكتور:

إدريس عبد الصمد

لجنة المناقشة:

الأستاذ: موكيل عبد السلام.....رئيسا

الأستاذ إدريس عبد الصمد.....مشرفا ومقررا

الأستاذة بوعناني سميحة.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

يقول العماد الأصفهاني في

مقدمة كتاب معجم الأدباء:

" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه
إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن
ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم
هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل
وهذا من أعظم العبر وهو دليل على
استيلاء النقص على جملة البشر

الإهـــــــداء:

أهدي ثمرة جهدي إلى الذين خفض لهما جناح الذل من الرحمة وقس الله لهما مكانتهما وأنزلهما منزلة الأطلال.

إلى من علمتني معنى الحياة وعلمتني الإخلاص والصبر في الآهات إلى من حملتني وهنا على وهن وشجعتني على العلم والصبر والمثابرة والتي سهرت على راحتي من أجل أن ترسم البسمة على شفتاي :" **أمي الغالية** " أتمنى لها دوام الصحة و العافية .

إلى من أعانني على الحياة وصاحب الفضل في ما وصلت إليه ووفر لي سبيل العيش وعلمني معنى الاتكال على النفس والتحدي وشجعني على الكفاح وهو بمثابة النور الذي يضيء دربي " **الأب العزيزوالغالي جمال**" أطال الله في عمره وجعله تاجا فوق رأسي.

وأدامك الله أنت و أمي يا قرة عيني أمين .

إلى الذين يعتبرون بالنسبة إلي الشق الأيمن من جسدي **إخوتي** و منبع فرحتي : **سفيان، إلياس، حكيم، نور الدين شواكي**".

إلى أصدقائي الأوفياء " **عبد المالك حمزاوي، بداوي نذير، ويس أمين، بلعبيد حسام، بن دحو حسين، بهيليل سماحي . مرقاع سفيان . حمزة قبابي .عنترقبابي .منيربلية**".

وإلى كل من لم تسعه أوراق مذكرتي وسعة قلبي وعقلي أهدي هذا العمل.

قبابي عمار

كلمة شكروعرفان

الحمد لله رب العالمين نحمده حمد الشاكرين و نستجيب له استجابة الطائعين والصلاة والسلا
على سيدنا و قدوتنا محمد بن عبد الله أمام خير أمة أخرجت للناس و على أله الطاهرين
أجمعين.

مصداقا لقوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم

" و إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم و لئن كفرتم إن عذابي لشديد" .

فالحمد لله الذي علمنا بالقلم علمنا ما لم نعلم و لولاه لما كنا على الدين الذي نحن عليه الله
الذي سدد خطانا وبلغ مقاصدنا انهينا بحثنا المتواضع و أتممناه على أكمل صورة ووجه .

و يتحتم علينا إلزاما أن نتقدم بثناء الشكر إلى أستاذنا الذي سبقت طيبته كرمه بالإشراف على
إنجاح هذا العمل بأن رتب التزاما إلى جانب التزاماته ومنحنا من وقته بالتوجيه والملاحظات
وتزكيته لنا بالجهد المبذول لإخراج هذه المذكرة الأستاذ الدكتور

"دريس عبد الصمد ".

إلى كل أساتذة قسم الحقوق والعلوم السياسية الذين لولاهم لما وصلنا إلى ما نحن عليه الآن.

وشكر خاص إلى كافة عمال المكتبة بجامعة سعيدة .

المقدمة

تحتل عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في الوقت الراهن أولوية وقد تزايد الاهتمام بها في خضم التحولات الجوهرية والمتسارعة التي تعرفها البيئة الدولية في عصر العولمة ومجتمع المعلومات حتى أن قيم الديمقراطية لم تعد كما كان يتصور البعض عملية مستنبطة من الثقافة الغربية بل هي تعبير عن ثقافة عالمية ترسخت منذ قرون طويلة في مواجهة الاستبداد وأركانه وإن كانت الحضارة الغربية قد ساهمت بدرجة كبيرة في تفعيلها وترسيخها ووضعت إطارها الفلسفي والمعرفي من خلال تحولات متسارعة خاصة عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وما تبعه من انهيار دول المنظومة الاشتراكية ، حيث اتجهت العديد من الدول العربية إلى التحول الديمقراطي بفعل مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية ، وفي هذا الإطار أقدمت بعض الدول العربية في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين على إحداث إصلاحات دستورية وقانونية حيث سمحت بإنشاء الأحزاب السياسية وذلك لتسريع عملية التحول الديمقراطي خاصة مع تصاعد الحراك الاجتماعي في العديد من الدول العربية الذي كشفت عنه الأحداث والانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية مثل الأردن والجزائر وتونس وفي سياق هذه التحولات التي عرفتها البيئة الدولية تم تسويق واسع للنموذج الديمقراطي الغربي كأداة للاندماج في نسق النظام الدولي حيث اتجه الخطاب في الدول العربية نحو ضرورة تكييف أنظمتها لضمان ممارسة سياسية أكثر ديمقراطية تستجيب للظروف الخاصة المتداخلة التي مرت بها مجتمعاتها وذلك لضمان استقرار سياسي مستمر يسير وفق وتيرة واضحة، وتحقيق اقتصاد ناجح ومزدهر يقضي على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الشعوب.

1/أدبيات الدراسة: اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المراجع منها كتاب أحمد وهبان التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية والذي تحدث فيه عن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر وأسبابها كعدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة ، كما أنني قد اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على مجموعة من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير منها أطروحة محمد بوضياف مستقبل النظام السياسي الجزائري وهي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجزائر والتي تحدث في بعضها عن تردي الوضع الاقتصادي في الجزائر واعتماده على البترول وانعكاس هذا الأخير سلبا على الحياة السياسية والاجتماعية.

2/الأهمية العلمية والعملية: يتناول موضوع الدراسة هذا واحدا من أهم التغيرات والتحولات التي شهدتها الجزائر على مستوى الأطر الفكرية والإيديولوجية والدستورية والمؤسسية لذا فإن تناول التحول الديمقراطي بالدراسة والتحليل يوضح الوضع القائم فيها.

تقديم صورة واضحة لطبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر ومدى تأثيره على الاستقرار السياسي.

شمل موضوع الدراسة توضيحا مفصلا تقريبا للأسباب التي أدت بالجزائر إلى التوجه نحو التحول الديمقراطي كما أن هذه الدراسة ترمي إلى تحديد بعض الإشكاليات والمعوقات المستقبلية التي قد تقف عقبة في وجه التحول الديمقراطي كالإشكالية الثنائية " السلطة العسكرية والمدنية ، الإسلام والديمقراطية".

الاستفادة من الأخطاء التي واجهتها الجزائر ومحاولة تجنبها بالنسبة إلى الدول التي تحاول التوجه نحو الديمقراطية .

3/دوافع اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية الرغبة والميول الشخصي في دراسة كل المواضيع السياسية المتعلقة بالجزائر حتى يمكن المساهمة ولو قليلا في تقريب صورة التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر وأثره على الاستقرار السياسي الذي نعيشه.

الأسباب الموضوعية تقريب صورة النظام السياسي القائم في الجزائر كما أن هذا الموضوع يعتبر من الدراسات التي تطرح فيها الكثير من التساؤلات التي تتطلب الإجابة عنها وبذلك معرفة الآليات التي يعتمدها النظام الجزائري في الحفاظ على استمراره حتى الآن.

4/صعوبات العمل البحثي: للقيام بأي دراسة علمية تخصصية لابد أن يواجه البحث بعض الصعوبات والعراقيل التي تحول دون أن يتم بحثه على أكمل وجه لكن ما على الباحث إلا أن يحاول تجنبها وتجاوزها لفرض نجاح البحث بصورة علمية ، وقد واجهتني بعض الصعوبات في إشكالية تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر وهي : شمولية البحث وسعته ، تواجد المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة في أماكن بعيدة عن مكان إقامتي.

5/الإشكالية الرئيسية: للبحث ما مدى تأثير التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر على الاستقرار السياسي فيها؟

6/الإشكاليات الفرعية: فيما تتمثل ماهية كل من التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي وما طبيعة العلاقة بينهما؟

ما هي الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الجزائر؟ والمعوقات التي كادت أن تحول دون ذلك؟

فيما تمثلت الصعوبات التي واجهة استقرار التحول الديمقراطي بالجرائر وكيف كان الموقف الإقليمي والدولي من هذا التحول؟

7/فرضيات الدراسة: ربما سوء الأوضاع الاقتصادية والضغوطات الخارجية كانت السبب في التحول الديمقراطي في الجزائر.

إن المعوقات التي وقفت في وجه التحول الديمقراطي في الجزائر كانت أضعف من أن توقف زحفه.

ربما أرضية التحول الديمقراطي في الجزائر كانت هشة لذلك لم تخلف استقرار سياسي ناجح.

ربما أعظم صعوبة واجهة الاستقرار السياسي في الجزائر هي تمزق الذات الجزائرية بين عدة انتماءات.

لقد تباينت واختلفت المواقف الإقليمية والدولية من عملية التحول التي مست الجزائر كل حسب مصالحه الخاصة.

الإطار المكاني لقد تم إجراء هذه الدراسة في الجزائر.

8/المناهج المعتمدة: في الفصل الأول اعتمدت المنهج الوصفي الذي يمكن تعريفه بأنه وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية ، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظاهرات المختلفة الأخرى.

أما في الفصل الثاني والثالث فقد اعتمدت على المنهج التاريخي وهو ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية دقيقه بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

9/الإقترابات المنهجية: لقد اعتمدت في هذه الدراسة على اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع الذي من أحد رواده جوبيل ميغدال يرى بأن تحليل النظام السياسي والعملية السياسية ، لابد أن تتم في ضوء العلاقة مع

المجتمع أو المجتمع المدني وقد أعاد منظرو هذا الاقتراب استعمال مفهوم الدول بدل النظام السياسي ، وأن هناك علاقة تنافسية وتصارعيه بين المجتمع والدولة التي تسعى إلى تشكيله وينطلق تحليل هذا الاقتراب إلى أن كل أشكال التنظيمات الرسمية والغير رسمية تسعى إلى صنع القواعد والضبط الاجتماعي وذلك بتنافس فيما بينها.كما اعتمدت على الاقتراب النسقي الذي صاغه دافيد إيستن فقد انطلق من فكرة أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى لبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر وعن طريق التطور البنيوي والسلوكي داخله ، كما انطلق في تحليله للنظام السياسي من فكرة أن النظام السياسي يمثل علبة سوداء في إطار بيئة داخلية وبيئة خارجية.

10/ملخص حول الخطة: لقد قسمت هذا العمل إلى ثلاثة فصول حيث تضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث قدمت في المبحث الأول ماهية التحول الديمقراطي وقد تفرع إلى أربعة مطالب تمثل المطلب الأول في مفهوم التحول الديمقراطي أما المطلب الثاني فيتحدث عن أنماط التحول الديمقراطي ، والمطلب الثالث فقد قدمت فيه العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي والمطلب الرابع فقد تضمن مؤشرات التحول الديمقراطي وفي ما يخص المبحث الثاني فقد تضمن هو الأخر أربعة مطالب تمثل المطلب الأول في تعريف الاستقرار السياسي والمطلب الثاني في اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي أما المطلب الثالث فتضمن أبعاد الاستقرار السياسي وأخيرا المطلب الرابع والذي تمثل في مؤشرات الاستقرار السياسي ، أما المبحث الثالث والمتمثل في العلاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي فقد اشتمل هو الأخر على أربعة مطالب وضح الأول مستوى التنمية الاقتصادية أما المطلب الثاني وضح قوة المؤسسات السياسية ، والمطلب الثالث نوه عن دور العامل الخارجي وفي الأخير المطلب الرابع الذي تحدث عن تجانس الثقافة السياسية ،وفي الأخير حوصلة لكل ما جاء لهذا الفصل وقد قسم الفصل الثاني بدوره إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقه في المبحث الأول إلى الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر إذ احتوى هذا المبحث على ثلاثة مطالب تضمن الأول أزمة النظام السياسي والثاني أزمة المشاركة السياسية والثالث الوضع الاجتماعي ، أما المبحث الثاني فقد تضمن الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر حيث تفرع إلى ثلاثة مطالب الأول عالج المتغير الجيو إستراتيجي أما الثاني فقد عرج على دور المؤسسات المالية الدولية والثالث تحدث عن الأزمة الاقتصادية ، أما فيما يخص المبحث الثالث فتمثل في معوقات التحول الديمقراطي وتفرع هو الأخر إلى ثلاثة مطالب تمثل الأول في ضعف السلطة السياسية والثاني تحدث عن المؤسسة العسكرية والثالث تضمن المعوقات الاجتماعية وفي الأخير خلاصة شاملة لكل ما جاء في هذا الفصل ، وأخيرا الفصل الثالث الذي تكلمت فيه عن تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي بالجزائر والصعوبات التي واجهته وقد

قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تمثل المبحث الأول في أرضية التحول الديمقراطي وأثرها على الاستقرار السياسي بالجزائر حيث جاء فيه ثلاثة مطالب تمثل المطلب الأول في طبيعة المؤسسات السياسية والثاني في تردي الوضع الاقتصادي ، أما الثالث فتكلم عن القيادة ودورها في تفعيل عملية التحول الديمقراطي ، وبعدها جاء المبحث الثاني الذي أبرز الصعوبات التي واجهة استقرار التحول الديمقراطي بالجزائر وتفرع هو الأخر إلى ثلاثة مطالب تحدث الأول عن التدخل الخارجي والمطلب الثاني عن ضعف المجتمع المدني أما المطلب الثالث فتناول أزمة الهوية وفي الأخير المبحث الثالث الذي تمثل في المواقف الإقليمية والدولية من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر وقد تفرع إلى ثلاثة مطالب تناولت في الأول الموقف الداخلي للجزائر وفي المطلب الثاني الموقف الإقليمي أما المطلب الثالث فتمثل في الموقف الدولي وفي الأخير خلاصة بمثابة حوصلة لهذا الفصل كما إشتمل على خاتمة نهائية لجميع الفصول.

وأخيرا بعد أن تقدمنا باليسير في هذا العمل أملين أن ينال القبول ويلقى الاستحسان فإن أصبنا فذاك مرادنا وإن أخطئنا فلنا شرف المحاولة والتعلم وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

الفصل الأول

ماهية التحول الديمقراطي والإستقرار السياسي وعلاقتهما

تمهيـــــد:

أصبح اليوم النزوع نحو الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان نزوعا شاملا لدى الجميع، وأضحت الديمقراطية تعبر عن حالة عامة وجماعية، كما باتت حظوظ تحقيقها تزداد بقدر ما يتراجع الميل إلى نفيها، تذرعا بالإسراع في التغيير الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع و إذا كانت الديمقراطية قد فرضت نفسها عالميا ووطنيا فدالك لأن الناس أدركوا زيف نظام الحزب الواحد وضرورة المضي في طريق التحول نحو الديمقراطية لتحقيق نظام اقتصادي واجتماعي متماسك والأسمى من ذلك ضمان استمرار استقرار سياسي راسخ.

وفي هذا السياق سيتضمن الفصل الأول ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي و التحول الديمقراطي

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي.

تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي من أكثر القضايا التي شغلت بال المفكرين السياسيين والباحثين منذ القدم فالديمقراطية هي نتيجة تطور تاريخي مستمر ومتراكم حيث لم تعد تنحصر في مفهوم نظام الحكم، بل أصبحت أسلوبا للممارسة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي.[1]

يشير لفظ " التحول " في اللغة إلى التغيير أو النقل، فيقال غير الشيء أي غيره أو نقله من حال الى حال.

التحول الديمقراطي اصطلاحا هو عملية يتم بمقتضاها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع، أي أنه عملية تمكين الأفراد من اكتساب السلطة من خلال التنافس الحر للحصول على أصوات الناخبين ثم اتخاذ القرارات المناسبة، ويحدث ذلك عندما يستجيب ويتكيف النظام مع المطالب الجديدة حتى يصل مرحلة النضج ، فهو عملية معقدة ومستمرة تعبر عن الفترة الزمنية للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي.

تتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية فالانتقال الديمقراطي يعني تغيرا جذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراب في الحقل الاجتماعي.

التحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام في جميع جوانبه النخبة الهياكل والمؤسسات وكذا النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأصناف السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية المرتبطة أساسا بالعملية السياسية.

[1] – إسراء أحمد إسماعيل، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، مصر، 2007، ص 22.

التحول لابد ان وعند الحديث عن مصطلح نفرق بين مفهومين يستعملان كثيرا هما التحول الديمقراطي و التحول الليبرالي.

وهذا الأخير يعني توسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقييم ضمانات تمنع التعدي عليها من قبل السلطة وما هو إلا تحميل وتحسين للصورة التي تمارسها السلطة الحاكمة لتحقيق القبول والإذعان.

أما التحول الديمقراطي يعني العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد و إجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية بما يشمله ذلك من حرية الانتخابات والمحاسبة السياسية وعليه فإن التحول الليبرالي يمكن أن يكون مقدمة للتحول الديمقراطي.

ويهدف التأصيل النظري العميق للتحول الديمقراطي إلى ضرورة الرجوع إلى نظرية صامويل هنتيغتون الذي يحدد ثلاث تحولات كبرى مر بها العالم في إطار التوجه نحو الديمقراطية.

فالمرحة الأولى امتدت من سنة 1828 إلى 1926 ، والمرحلة الثانية من سنة 1943 الى 1962 والثالثة وهي اهم مرحلة بدأت من سنة 1974 ومازالت مستمرة إلى الآن وتكمن أهمية هذه الأنظمة بأنها تميزت بتحول العديد من الأنظمة الشمولية والاستبدادية إلى أنظمة أكثر انفتاحا تتسم بالتعددية السياسية.[1]

[1] – إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص23.

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي[1].

إن بيئة النشاط السياسي لأي دولة هي التي تتحكم في طريقة وكيفية التحول والانتقال من نظام إلى أخر وهذا ما يدفعها الى تناول مختلف هذه الكيفيات فهناك من قسمها الى نمطين للتحول وهما:

1- التحول السلمي الدستوري:

ويكون هذا التحول إما اقتراح من طرف السلطة العليا أو عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات ومثال ذلك البرازيل إن قامت به السلطة الحاكمة ولم تستعمل فيه القوة والعنف

2- التحول العنيف:

وتركز أساسا على استعمال الطرق الغير السلمية في عملية التحول كالانقلابات أو العنف الشعبي ومثال ذلك الجزائر و ما حدث بعد احداث أكتوبر 1988.

أما هينتغتون فقد ذكر ثلاث أنماط للتحول الديمقراطي:

1- **التحول من الأعلى:** وذلك عن طريق السلطة الحاكمة في النظام الشمولي أو السلوكي ومحاولة تقييم النظام الى نظام ديمقراطي.
2- **الإحلال:** ويكون بوجود أغلبية المعارضة أو زيادة قوتها وتناقص قوة الحكومة الى أن تنهار أو يطاح بها فالإحلال إذن يتطلب من المعارضة أن تنهك قوة الحكومة وتحويل الميزان لصالحها.
3- **الإحلال التحولي:** أنظمة ويتمثل التحول الديمقراطي في نمط الإحلال التحولي في التوازن بين الحكومة والمعارضة بحيث توافق الحكومة على التفاوض لتقييم النظام ولقد شهد العالم أقساط أخرى للتحول الديمقراطي وذلك على اختلاف البيانات أو الحكم في الدول ومثال ذلك أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا وكانت الانماط كالأتي:

1- **تحول عن طريق الاتفاق:** وذلك يكون بموافقة السلطة العليا في الحكم على تسوية متعددة الجوانب في صفوفها.
2- **تحويل عن طريق الالتزام:** وذلك عندما تستخدم التقنية القوة من جانب واحد لتقيم نظام الحكم.

[1] - إلهام ثابت سعيدي، **التحول الديمقراطي في الجزائر**. الملتقى الأول، طبعة عملية التحول الديمقراطي، قسم ع س وع د، 11/10 ديسمبر 2005، ص 79.

3- **التحول عن طريق إصلاح:** عن طريق تحرك الجماهير وفرضها لتسوية دون اللجوء الى القوة.

4- **التحول عن طريق الثروة:** وذلك بالقيام بالانقلابات على النظام الدكتاتوري الشمولي.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي

إن النظام السياسي في حركية دائمة فهو حسب دافيد إستون (david eston) يعيش في بيئة يتبادل فيها التأثر والتأثير.

وهذه الأنظمة التي تعرف التحول تعاني من اختلالات في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ما يؤدي الى المطالبة بتغيرات وتحسين الأوضاع.

ومن هنا ترى أن الدول تنهج التحول الديمقراطي لأسباب داخلية وأخرى خارجية وهي:[2]

[1] – إلهام ثابت سعيدي، **مرجع سابق**، ص 80.

[2] – إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 33.

الفرع الأول: العوامل الداخلية [1].

1- انهيار قدرات النظام: إذا فقد النظام شرعيته في الحكم ولم يعد يستطيع التغلغل في كل شبر من أنحاء البلاد ولا يصبح يمثل انعكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمع.

فقدرات النظام تعني وجود علاقة بين المدخلات والمخرجات ومدى قدرته للاستجابة لهذه المدخلات التي تتوقف عليها قدرته على النجاح والاستمرار والاستقرار أو الفشل.

2-العوامل الاقتصادية: إن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة لذلك يعد الاقتصاد عامل جد مهم في عملية التحول وهذا راجع لعلاقته الشديدة بالسياسة.

إن زيادة النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التعليم وهذا ما يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة وهذه الأخيرة تريد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام القائم.

وكذلك عند وجود اختلالات تلجأ الدولة إلى اقتراح مجموعة من الإصلاحات كمحاولة لإصلاح الوضع القائم.

3- دور القيادة: نقصد بالقيادة هي الفئة التي لديها الرغبة والقدوة والجرأة على تفعيل وترسيخ عملية التحول مما يوصلها إلى السلطة. وهنا كمن يرى أن القيادة في العالم الثالث لا يطبقون الديمقراطية الحقه وذلك مخافة لتضرر مصالحهم وهذا الرأي لا يشمل ذوي السلطة فقط بل أيضا المسؤولين الحكوميين أو العسكريين أو ملاك الأراضي ... الذين يسيطرون على السلطة ويوجهونها حسب مصلحتهم.

4- الثقافة السياسية: ونعني بها مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في الدولة. ولذلك فالنظام السياسي يخلق ويزرع الثقافة سياسية وفقا للنظام الحاكم أي أنها تتعلق بالتوجهات السياسية نحو النظام السياسي التسلطي ولذلك[2] هذه الثقافة ليس لها أي علاقة بالديمقراطية ومبادئها لذلك كلما كانت هناك ثقافة سياسية صحيحة ساعدا هذا في عملية التحول ويختلف دور العامل الثقافي من مرحلة لأخرى.

[1] – إسراء أحمد إسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص ص 34- 35.

[2] – إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 36.

حيث ان في بداية عملية التحول تكون الثقافة أقل اهمية وأكثر تكيفا وعندما يتم بناء المؤسسات السياسة الديمقراطية تبرز أهمية الثقافة مرة اخرى وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات وكيف يديرونها ويعلمون داخلها .

5- تزايد قوة المجتمع المدني: وهو عامل يساعد على زعزعة مركز الانظمة السلطوية فعلى المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع و التحضر، تعمل هذه المتغيرات جمعيا على خلق وتقوية جماعا المصالح والتجمعات الطوعية ، فالعديد من هذه الأنظمة كما أشار دي توكفيل هي حجر اساس للديمقراطية حيث اصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون مباشرة الانظمة السلطوية آم على المستوى الفردي ارتفاع معدلات النمو الثقافي للدولة النامية واحتكاكها بالعالم الخارجي زاد من إدراك الجماهير لحقوقهم الطبيعية .

الفرع الثاني: العوامل الخارجية.[1]

وهي المتمثلة في التأثيرات البيئية الخارجية على الأنظمة السلطوية في إحداث التحول الديمقراطي وفقا لمصالحهم وتزايد دورها كثيرا بفعل ثورة الاتصالات ومن هذه العوامل:

1- ظغوطات المؤسسات المالية الدولية :وهنا تتحدث عن الدول المانحة للقروض والمؤسسات المالية والنقدية وتزايد نفوذها ليس فقط على صعيد السياسة الدولية وحدها وإنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي والسياسي الداخلي فالدول التي عرفت التحول وقعت في فكي كماشة خدمات الديون ما جعلها تعرف أزمة الديون لأن هذه الدول كانت تعتمد في اقتصادها على الريع البترولي ولجأت هذه الدول لإعادة الجدولة مقابل شروط سياسية كان لها انعكاسات على سيرورة النظام السياسي من المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية فتؤكد الولايات المتحدة لأمريكية وبريطانيا وفرنسا على الديمقراطية السياسية كشرط ثالث لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول.

2- النظام الدولي بعد الحرب الباردة: دعم هذا الاتجاه أيضا لدى إن انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل القاعدة الكبرى لهذه الأنظمة الشمولية والسلطوية ادى الى ميول معظم الدول الى التحول الديمقراطي وتحول أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي والذي القوى والاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية وبحقها في التنظيم والتغيير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب الرأي العام.

[1] – بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي**. مكتبة مديولي اليمن ، 2004 ص31.

3- **العدوى والانتشار**: ويقصد بها (كرات الثلج) نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دولة أخرى بنهجها وهو من الأسباب التي أدت إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية ولعل وجود نماذج ناجحة شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية ولقد ظهر أثر هذه النماذج عام 1990 في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألبانيا وتظهر أهمية ذلك لأن في التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية، وقد لعب أيضا التقارب الجغرافي والتشابه دوره في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات التحول الديمقراطي.[2]

لمعرفة وجود تحول ديمقراطي في دولة ما نجد مجموعة من المؤشرات والآليات التي ترشدنا إلى ذلك منها:

1- ترشيد السلطة: بمعنى أن تكون السلطة التي تعرف التحول على أسس قانونية وشرعية مستقلة عن كل الارتباطات التقليدية (كالانتماء إلى طبقة الجيش مثلا) فالسلطة السياسية يجب أن تسعى الى خلق مجموعة من المعايير والضوابط التي ينتج عنها أي يصبح النظام الحاكم خاضع لمجموعة من القوانين.

2- التمايز البنيوي: لا بد أن يسعى النظام إلى تحقيق مساواة ببعدها الاجتماعي والسياسي ونعني بذلك أن تؤدي في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية على جميع الأفراد فمثلا توليه المناصب يجب أن تكون على أساس الكفاءة العلمية و المهنية وليس على أساس امتيازات ضيقة كالقرابة أو النسب.

3-إقرار التعددية السياسية: نعني بها مشروعية تعدد الآراء السياسية وهذا يؤدي إلى وجود تنوع في القيم والممارسات، فالتعددية هي ضرورة وجود تنوع في القيم والممارسة والمؤسسات في الدولة والمجتمع بحيث تكون القوة موزعة بين مراكز القوة بدلا من احتكارها في مركز واحد.

4- الدعوة إلى العمل بمبدأي المشاركة السياسية والثقافية: إن المشاركة السياسية تتخذ أشكالا مختلفة كالمشاركة في الانتخابات وهو ما يعرف بمفهوم المواطنة والمشاركة كذلك في صنع السياسات العامة ومناقشتها وتنفيذها.

فالنظام الديمقراطي هو الذي يكون قائم على أساس المشاركة السياسية والثقافية.

---

[1] - بلقيس أحمد منصور، **مرجع سابق**، ص32.

[2] - إلهام ثابت سعيدي، **مرجع سابق**، ص86.

5- **بناء ثقافة سياسية ديمقراطية:** وذلك عن طريق تنشئة المواطنين تنشئة صحيحة وسليمة وينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي العام المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية.

6- **تفعيل دور المجتمع المدني:** يشير هذا اللفظ إلى مختلف المؤسسات والاتجاهات المهنية والنوادي الثقافية، والاجتماعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها[1] بقصد حماية مصالحهم ، والدفاع عنها بمواجهة سلطة الدولة فالمجتمع المدني هو القادر على توجيه الرأي العام نحو المشاركة الحقيقية .

7- **تعزيز الإعلام الحر المسؤول:** لابد من وجود إعلام حر ولا تقوم القلة الحاكمة باحتكارها مصادر المعلومات إذا أنه يقدم المصلحة العامة دون تحيز أو انتماء لجهة معينة [2].

[1] – إلهام ثابت سعيدي ، **مرجع سابق** ، ص ص 86-87.

[2] – إلهام ثابت سعيدي ، **مرجع نفسه** ، ص ص 87-88.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من بين أكثر المفاهيم غموضا وتعمدا ، إذ يعد مفهوما معياريا قد يتسبب في استقرار لشخص أو جماعة وقد ينسب في الوقت ذاته في عدم استقرار شخص أخر أو جماعة أخرى ،وتكمن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي في أنه يعد مطلبا جماعيا ،فأيا كان نمط النظام السياسي القائم هي اي دولة من دول العالم سواء كان نظام ديمقراطي أو دكتاتوري أنامل اي نظام حاكم في ان يكون حكمه مستقرا لكي تستطيع البقاء والاستمرار حيث ستتناول تعريفات الاستقرار أولا .

المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي.

كلمة استقرار في اللغة العربية من استقر، يستقر، استقرار. ولقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، بحيث يعرف لسان العرب بأنه القرار في المكان أي القرار والثبوت.[1]

يؤكد erichene svante أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي للاستقرار السياسي يبدو وأنه يمكن الاعتماد سوى على التعاريف المركبة حيث يحتوى الاستقرار السياسي على عنصرين:

أولا: النظام اللافوضوي: والذي يعني غياب العنف القوة و الاكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

ثانيا: الاستمرارية: تعرف بالغياب النسبي في تغيير مكونات النظام السياسي بتدني مستوى أللاستمرارية في التطور السياسي وغياب القوى الاجتماعية وحركات السياسية تسعى الى ادخال تغيرات جوهرية على النظام السياسي .[2]

تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا: هو عدم استخدام العنف لأغراض سياسية ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى أساليب دستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والتابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام.

---

[1] –ابن منظور، **لسان العرب**. دار العرب، القاهرة، 1981، ص 3580.

[2] – علي بن هدى وآخرون، **القاموس الجديد للطالب**. معجم عربي مدرسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، الجزائر 1991، ص47

المطلب الثاني: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي.[1]

1- **المدرسة السلوكية:** يقسم هذا الاتجاه الاستقرار السياسي إلى نوعين وهما: يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي وفق الاتجاه المعياري normative ويشير إلى التوجهات و المعتقدات إلى يؤمن بها الجماعات أما الاتجاه المنفعي فإن مفهوم العنف السياسي يشير إلى المعتقدات التي تؤمن بها الجماعات فإن أنصار هذه المدرسة السلوكية اعطوا لنا تعريف جزئيا للعنف السياسي حيث يعرفونه بأنه مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل اجال الشغب و الانقلابات والحرب الاهلية لكن لقد وجهة لهذه المدرسة عدة انتقادات بحيث أنها اعتمدت في تعريف الاستقرار السياسي على عدم وجود عنف سياسي كأنها تركز على أحد الجوانب الظاهرية هو السلوك السياسي ونهمل الجوانب الأخرى ، فأهمية المؤسسات السياسية داخل صفوف النخبة والتي قد لا تعبر عن نفسها في مظاهر سلوكية واضحة لا تحظى باهتمام هذه المدرسة، ولذلك يمكن القول أن المدرسة السلوكية تقيس أحد أبعاد الظاهرة الإستقرارية ولذلك فهي لا تصلح وحدها لتقيس الظاهرة.

2- المدرسة النظمية: تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسخي أو التحليل النظمي وحسب المدرسة فالاستقرار السياسي هو مرادف للحكم ولإبقاء عليه فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل المؤسسات عن النخبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها . وإذن فالمدرية النظمية أو النفسية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل في نظرته إلى الاستقرار من زاوية قدرة المؤسسات على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها.

3-المدرسة البنائية الوظيفية: يرتكز أصحاب هذا الاتجاه على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية وعلى التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات ترى هذه المدرسة بأن مفهوم الاستقرار السياسي هو بناء على مسلك وظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي ينزع إلى التكليف والتوازن و الاستقرار وأن الخلل يعد طارئة ينبغي تصحيحها وأن النظام السياسي توازنه واستقراره دليل على حيويته ولا تخلو هذه النظرية على النقد حيث ركزت على بعد واحد

[1] – خالد حنفي على، **الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا**. المجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد153، جويلية 2003 ،القاهرة.

وهو البعد المؤسسي ، ولذلك وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها لا تصلح وحدها في دراسة الاستقرار نظرا لعدم شمولها لكافة أبعاد الظاهرية.

4- المدرسة الإدانية : تعتمد هذه المدرسة على الربط بين الاستقرار والأداء الحكومي، حيث أنصارها أن الاستقرار ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي والتي تمتد من خمسة أبعاد :

- استمرارية الأبنية الحكومية فترة طويلة من الزمن .
- قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي الى أدنى حد ممكن.
- قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات إيجابية.
- قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة الى النظام السياسي.
- قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها [1].

المطلب الثالث : أبعاد الاستقرار السياسي[2]

1) بعد السلوك السياسي :

أ- عدم اللجوء إلى العنف السياسي: يشير مفهوم العنف السياسي إلى العمل الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد أو حكومة والذي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد أو الجماعات الأخرى بدافع أو دوافع سياسية ، ويلجأ الأفراد إلى العنف السياسي بغرض التأثير أو السيطرة على الحكم إذا فشلوا في عمل ذلك بالطرق السليمة المشروعة بين ما تلجأ الحكومة إلى العنف السياسي للحفاظ على بقائها وسيطرتها على مقاليد الأمور.

وتسيطر الدول على أدوات العنف بهدف الحيلولة دون ظهور مؤشرات العنف السياسي أو الحيلولة دون تفاقمها في حالة ظهورها ولكن غياب العنف السياسي لا يتحقق فقط نتيجة لممارسة القوة أو التهديد باستخدامها من جانب الحكومة وإنما لابد من الاعتماد على أساليب ووسائل أخرى تؤدي إلى إيجاد الثقيل للنظام والرضاعة أي تمتع النظام بالشرعية.

ب- الالتزام بالقواعد الدستورية: بحيث هناك مستويين هما:

المستوى الأول: بحيث يقوم هذا المستوى من احترام قواعد وأحكام الدستور سواء من جانب الحكومة والجماهير إذ يعتبر هذا مؤشرا هاما من الاستقرار السياسي.

---

[1] – خالد حنفي علي ، **مرجع سابق** ، العدد 153 ، جويلية 2003 ، القاهرة.

[2] – محمد علي عمير الشرياني، **العمالة الوافدة و الاستقرار السياسي في دولة الإمارات** . من1990-1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الإمارات، 2002 ص28

– **المستوى الثاني:** يتضمن التعديلات الدستورية حيث من الممكن حدوث تعديلات جزئية في الدستور بمعنى تغيير موارده أو تعديل كلي أو جزئي من الدستور وكلما كان هناك نوع من الثبات و الاستمرارية في قوانين ودستور كانت هناك نوعا من الاستقرار السياسي والعكس صحيح.

2) بعد أداء المؤسسات:

بمعنى قدرة النظام السياسي على خلق التوازن المطلوب بين كل المدخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية، وهناك اتجاه يحدد الوظيفة للنظام السياسي بتحقيق الهدف وهناك اتجاه أخر لا يقص دور النظام السياسي على البقية لتحقيق الهدف وإنما [1]يوضع في أول كل الوظائف أي الاستجابة للمجتمع في عملية التخصيص السلطوي للقيم فالنظام السياسي تعرض مجموعة من المدخلات والتي تمثل مطالب تقول عنها مطالب توسعية المقدمة إلى النظام السياسي ومنح عن هذه المطالب مخرجات وهي عبارة عن مدى استجابة النظام السياسي لهذه المطالب ، توفر هذه

حيث النظام المخرجات على لمطالب المقدمة إلى النظام وعلى مدى ما يلقاه من فالفيس من خلال عملية التغذية الاستراتيجية وتتميز الدورة بحيث كلما كانت مخرجات النظام أكثر اتساقا مع مدخلات كلما اقترب النظام السياسي من الاستقرار والعكس صحيح.

2) البعد النفسي :

ويشمل مفهومين وهما:

أ– **تمتع النظام ومؤسساته بالشرعية:** والشرعية تعني القبول و الرضا العام من الحكم، فكل الحكومة تعتمد في حكمها على مزيج من القوة والإجبار وعلى التوافق والقبول ولكن تختلف كل حالة من الأخرى من حيث درجة الاعتماد و القوة أو القبول أو الرضا ، فما يميز الحكومة الديمقراطية هو زيادة أعضاءها على الثقل ورضا الشعب أكثر من اعتمادها على استخدام القوة لتحقيق الأهداف الموجودة قبول الجماهير للنظام السياسي ,

قوة النظام نفسه بمعنى مدى فاعلية أدائه ,

ب– الرضا عن الوضع القائم: حيث لا يعتبر الخضوع وأردع وحده مؤشرا لرضا عن النظام القائم والحاكم ولذلك يكون المهم التحقق مما إذا كان هذا الخضوع يمثل بالفعل رضا عن الوضع القائم ، وتأثير له أخر أنه يعبر عن عداوة كامنة للنظام تنظر للفرصة المناسبة للانفجار على النظام السياسي ، من الصعب

1– محمد علي عمير الشرياني، **مرجع سابق**، ص 29–30

أن يكون هناك رضا كامل للشعب على النظام السياسي وذلك بفعل اختلاف قطاعاته المختلفة لهذا الشعب .[1]

المطلب الرابع: مؤشرات الاستقرار السياسي:[2]

إن الاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عنها الباحثون ويمكن اختصارها في التالي:

1) نمط انتقال السلطة في الدولة: تعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشرا حقيقي للاستقرار السياسي حيث تعكس مدى يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوم والمقصود بالانتقال السلطة هنا تغير شخص رئيس الدولة وهي عملية تختلف طباق لنوع النظام السياسي والأسلوب الذي يتم التعبير من خلاله.

2) شرعية النظام السياسي: تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي يعد بدوره من دلائل الشرعية السياسية ، هناك عدة اتجاهات في تعريف شرعية السياسية ، قانوني ، سياسي ، ديني ، والذي يهمنا هو الاتجاه السياسي الذي يعرفه الشرعية السياسية وتبرير السلطة الحاكمة من منطق الإدارية الجماعية ، بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شركية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له بطوعية .

3) قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة المجتمع: تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستمرار السياسي لان النظام يتوجب عليه مستويات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلد في حالة تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أهمية المجتمع في حال كان النظام السياسي ضعيف لا يستطيع صرف سيادته وتحقيق أمنه الداخلي فإن النتيجة الطبيعية التبعية للنظام القوي .

4) محدودية التغيير في مناصب القيادة السياسية: المقصود بالقيادة السياسية في السلطة التنفيذية فبقاء القيادة السياسي على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي ولكن يجب أن تقترن ذلك برضاء الشعب .

[1] – محمد علي عمير الشرياني ، **مرجع سابق** ، ص 30/29

[2] – إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص47.

5) الاستقرار البرلماني: إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها. رئاسي، برلماني، مختلط، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان على اعتبار أن الشرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب.

6) الديمقراطية وتدعيم المشاركة: تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم في حالته التي يتوافر للأفراد فيها للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن أراءهم في القضايا الوطنية واختيار المستهلكين في مجالس النيابية والمحلية لذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي للنظام السياسي .

7) غياب العنف واختفاء الحرب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات : إن العنف السياسي هو تغير الرسمي لعدم الاستقرار السياسي أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الجد على ظاهرة الاستقرار السياسي بحيث أن هناك نوعين من العنف قد يكون رسمي أو غير رسمي ، أما الرسمي فهو مواجهة من النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة أما الغير الرسمي فهو الوجهة من المواطنين أو الجماعات ضد النظام اللجوء وبعض رموزه أما الحركات الانفصالية والتمردات والحروب الأهلية فتمثل أعلى صور عدم الاستقرار السياسي وذلك لتضمنها للجوء إلى العنف نطاق الواسع [1].

8) الوحدة الوطنية و اختفاء الولادات التحتية "الأولية ": إن المجمعات التي تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرفي أو الدفن أو التعود أو الطائفي غالب ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك تعرف التعددية ، لكن ليس العيب في التعددية الاجتماعية وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية وهناك تميز بين نوعين مختلفين أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الإسغابيات بالقوة والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات .

9) نجاح السياسات الاقتصادية للنظام: ينضر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشرا عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات فعندما يكون النظام السياسي مستقرا ، فإنه يوجه سياساته الاقتصادي نحو أهداف السمة وهذه السياسات التنموية أكثر في مستوى المعيشية والرفاهية للأفراد ،تختلف نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي .

[1] – إسراء أحمد إسماعيل ، **مرجع سابق** ،ص 48.

10) قلة تحقق الهجرة الداخلية والخارجية: إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن أجماله للوضع الأمني والاقتصادي وكلا السين بدورها يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار السياسي وكلما كانت معدلات قليلة أو معدلة دل ذلك على وجود استقرار السياسي . وقد تكون أحيانا العاملة الوافدة سببا من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيعة. «حالة مالي حاليا في الجزائر"[1].

[1] – إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص 48 – 49

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي

المطلب الأول: مستوى التنمية الاقتصادية:[1]

تمثل الأوضاع الاقتصادية عاملا محور حاسما في بعث جهود وخطوات الديمقراطية في تدعيم الاستقرار والدفع تحول الخروج من دائرة التخلف فقد ترافقت تلك الجهود والخطوة مع تدهور الظروف الاقتصادية في الغالب لقطاعات واسعة من الشعوب ولم تفلح التصريحات الحاكمة للمسؤولين الرسمين أو البعد في تحقيق الاحتفاظ المتنامي لدى قطاعات مجتمعية كبيرة سنمت انتصار تلك المردودات على مدى سنوات طوال لأن الاستقرار الاقتصادي والكفاءة في إشباع الحاجات والمتطلبات لأكبر عدد ممكن من الأفراد الشعب يعتبر البنية التحتية للاستقرار السياسي حتى النظم التسلطية قد تنعم بقدر معين من الاستقرار في حالة نجاحها في تحقيق درجات معقولة من الاقتصاد إلا أن تحقيق الاستقرار أو استرداد التسلطية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية يعد أمر مستقلا لذلك أصبح من الصعب على النظم العربية الاستبدادية أن تحافظ على استقرارها أو على بقائها.

المطلب الثاني: قوة المؤسسات السياسية [2]:

وضع قواعد واضحة للعمل السياسي إن العملية السياسية هي قاعدة التي تنطلق منها كافة ممارسة النظام السياسي وهي القاعدة التي تعتمد عليها نجاح النظام السياسي في إنجازه لوظائفه المتنوعة وهناك نمطان للعملية السياسية هما العملية السياسية التي تتم عن طريق مؤسسات النظام السلطوي وهنا يكون الحاكم هو الأمر الناهي الذي لا يقبل المعارضة أم النمط الثاني فهو الذي يتم عن طريق التفاعل الذي يحتوي عملية وضع واتخاذ القرار السياسي من خلال لمؤسسات القائمة ضمن ضوابط وأسس ومعايير محدودة وواضحة تكسب النظام السياسي والشرعية السياسية والتنظيم المؤسس للعملية السياسية بقدر ما يعكس المبادئ والقيم الديمقراطية للممارسة السياسية يفيد في تحقيق خصائص عديدة أهمها :

أ) قانونية العملة السياسية: أي العمل وفق أحكام وأسس للتوظيف والتحويل وتقويم الأداء وضوابط المراقبة والمحاسبة.

ب) عقلانية العملية السياسية: حيث المؤسسات والمناصب تعتمد معيار الكفاءة والمهنة.

---

[1] – شليغم غنية، **الاستقرار السياسي المقومات و الدوافع، مداخلة بجامعة ورقلة.** 2011، ص 5– 6

[2] – شليغم غنية، **مرجع سابق**، ص 7– 8.

ج) عمومية العملة السياسية: اعتماد اعتبارات المواطنة عرض الاعتبارات الشخصية والجهوية الضعيفة .

د) استقرار العملة السياسية: فالعمل المنظم في المؤسسات ومنها لا يتزعزع أو لا يتعطل نتيجة ما على المناصب كما أن مساسة العملية السلبية تعطي إطار لها في النظام السياسي كما أن المشاركة السياسية للأفراد في نظام السياسي تعتبر من أسس الاستقرار السياسي لدى النظام .[1]

المطلب الثالث: دور العامل الخارجي[2].

الوقوف في وجه التحديات الأجنبية والخارجية وتحقيق الولاء للدولة وهنا لا يمكن أن يحصل الآن عن طريق الأمن الأساسي أي تركيز الأمن للفرد وليس الدولة وأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب الدولة إذ قد تكون الدولة مصدر من مصادر تهديد أمن مواطنيها .

إذا عد المواطن أن يتعرف الضمانة والتحرر من الحزن المزمن تجاه الدولة ليتخطى مرحلة التفكير في سلامة الشخصية من تم ينتقل إلى التفكير الإيجابي الهادف إلى التقدم والتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

[1] – شليغم غنية ، **مرجع سابق** ، ص 7– 8

[2] – شليغم غنية ، **مرجع نفسه** ، ص 9

المطلب الرابع: تجانس الثقافة السياسية[1].

التخلص من ثقافة التهميش التي لا طالما مارسها ذوي النفوذ إضافة إلى كون الثقافة غير الملائمة، اتسمت بالسلبية والاجتهاد والعزوف عن المشاركة الإيجابية، وقد عملت النظم الحاكمة بمعنى تعميم ثقافة بتسطيح الوعي الجماعي وتسفيهه عبر الدعايات الإعلامية السلبية المكثفة والتي أنت ثمارها المرة في ظل غلبة الطابع التسلطي على عملية التنشئة السياسية وتراكم تقاليد وخبرات التسلط السياسي وشخصياته الحكم أو الفرد ومركزية السلطة وتدني المستويات التعليمية في الغالب وارتفاع نسبة الأمة الذي يعني انخفاض مستوى الوعي الإيجابي لدى الفئات المتعلمة وهنا جاء دور الوسائل الإعلامية مبررة وعلى مبادرة الإصلاح السياسي الحقيقي انطلاق من دفاعها على ضرورة الحفاظ على الاستقرار من خلال الترويج القيم وأهداف ومطالب تعد من تصميم الديمقراطية كالحرية والعدالة و المساواة.

[1] – شليغم غنية، **مرجع سابق**، ص9.

خـلاصـة الفصل الأول

يمكن القول في نهاية هذا الفصل أنه يوجد العديد من التعريفات الاصطلاحية لكل من التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي ، وأن لكل واحد منهما مؤشرات وأنماط وأبعاد يتميز بها أما فيما يخص العلاقة التي تربطهما فإنها تتمثل في مستوى التنمية الاقتصادية، ومدى قوة المؤسسات السياسية والتخلص من ثقافة التهميش وخلق ما يسمى بتجانس الثقافة السياسية ، والتوجه نحو الديمقراطية هو الأسلوب الأنجع لخلق استقرار سياسي دائم . كما أن قيام التحول الديمقراطي يكون نابع من رغبة المجتمعات في التغيير وأحيانا أخرى يكون مفروضا على النظام من الخارج.

ولتحقيق هذا التحول لابد من توفر العديد من لأسباب الداخلية للدولة التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية بالإضافة إلى أسباب خارجية تعطيها دفعة لانتهاج هذه الأخيرة.

الفصل الثاني
أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر ومعوقاته

تمهيـــــد:

لم يكن التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر تحولا اختياريا بل كان تحولا ناتجا عن مجموعة من الأسباب التي مرت بها الجزائر سواءًا على الصعيد الداخلي للبلاد أو على الصعيد الخارجي ، وقد أدت هذه الأخيرة إلى ضرورة انتهاج الجزائر نهج الديمقراطية المحاولة تحسين الأوضاع الداخلية وإبراز مكانتها في الخارج ، وقد تصدى لهذا التحول مجموعة من المعوقات العراقيل التي كادت أن تمنع حدوثه ،لكن تم تجاوز هذه العراقيل وسارة الجزائر في موكب الديمقراطية، حيث أصبحت من الدول التي تدعوا إلى الانتقال الديمقراطي.

وقد تناولت في هذا الفصل ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثاني : الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الثالث : معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر

المبحث الأول: الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر

إن التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ 1989 لم يكن تحولا طبيعيا أو نتاجا لأداء النظام السياسي الجزائري في ترقية العلاقة بينه وبين المجتمع ، إنما تقف وراء ذلك التحول العديد من الأسباب.

المطلب الأول: أزمة النظام السياسي[1].

إن طبيعة النظام السياسي في الجزائر في العهد الأول لشاذلي بن جديد (1979 / 1989) لم تتغير في صيغتها السياسية و الدستورية ، بحيث بقيت مثل سابقتها تعتمد على الوحدانية الحزبية بموجب المادة (94) من دستور (عام 1976) التي تنص : " قيام النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد " ..... في حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعمل على " انتصار الاشتراكية " ، كما أثبتت ذلك المادة الموالية و لكنه بخلاف سابقه خفف من الطابع العسكري للحكومة و الإدارة العليا ، بحيث لم يحصر المناصب الحساسة لحكوماته و للإدارة العليا للبلاد في ضباط من الجيش والمناصب "غير السياسية " للتقنيين بل جعل شعاره التسيير التكنوقراطي لشؤون الدولة إلى حد ذيوع وصف حكوماته الأخيرة بحكومات التكنوقراطيين، وعلى الرغم من الإبقاء على التمثيل العالي للمؤسسة العسكرية في مؤتمرات الحزب الواحد مثلا 600 مندوب من أصل 3000 مشارك في المؤتمر الاستثنائي لينار (1979).

قرر العمل على ثلاثة صعد : الانفتاح والمصالحة الوطنية (بدءا بإلغاء طلب رخصة السفر إلى الخارج و إصدار العفو على الزعماء السياسيين). وإعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد بتشجيع الإدارة الجماعية و حرية الانتخاب (الداخلي) وتطهير الحياة السياسية و الاقتصادية (بدءا بحملة خريف 1960 في أواسط الإطارات و مديري الشركات الوطنية وتقرير التوظيف في هذه الشركات على أساس المسابقة العلنية).

أما عن طبيعة النظام السياسي في العهد الثاني للشاذلي بن جديد (عامي 1990/1989) فقد تميز بتفاقم الوضع على المستوى الاقتصادي قبل أن يبلغ ذروته على المستوى السياسي و الثقافي و الأمني ، وقد تشخصت أولى ثمارها في ضحايا أحداث أكتوبر 1977 جراء تدخل الجيش ، والتي قدرت حسب رئيس الحكومة السابق مولود حمروش بحوالي 300 قتيـــــل.

[1] – مسعودي عبد القادر، لعروسي حنان، **التحول الديمقراطي في الجزائر(العوامل الداخلية والخارجية)**. مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، سعيدة سنة 2012/2011 ص 31.

وتجدر الإشارة هنا إلى الاختلاف البين في تفسير تحرك الشارع الجزائري حينها ففريق مولود حمروش يرى أنه كان عفويا و فريق عبد العزيز بوتفليقة يرى أنه كان مرتبا ، ولكن الظاهر انه كان خليطا بين الأمرين ، ومهما اختلفت الدوافع فإن الأمر كاد يفلت لولا التدخل العنيف لقمع المظاهرات و اضطرار " النظام آنذاك أن يتحالف مع الإسلاميين لتهدئة الشارع ، وكان علي بلحاج في مقدمة اللذين ساهموا في عملية التهدئة بعدها ادرك النظام وجود مسوغا لضرورة القيام بتغييرات سياسية جذرية تمثلت في اتخاذ قرارات للإصلاحات السياسية و الاقتصادية اعتمادا على مبدأي حرية السوق و التعددية الحزبية ، ولكن النتائج الأولية للمسار الديمقراطي الذي أفضى إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات (البلدية و الولائية) أدى منذ البداية حسب مولود حمروش الذي كان رئيسا للحكومة أنداك إلى سريان القلق في دوائر قادة الجيش حيث طرحت فكرة التدخل عبر تعديل الدوائر الانتخابية و عبر نزول دبابات الجيش إلى الشارع[1] .

بينما بقي التدخل مجرد هاجس يلوح في الأفق ، كانت هنالك اتصالات مكثفة بين الجيش و الإسلاميين لتصعيد الموقف و لتوسيع نطاقه لإسقاط الحكومة ، و الانقلاب على جlبهة التحرير ، وبعدما سقطت الحكومة (صيف 1991) ثم إنقلب الجيش على الإسلاميين اللذين كانو قليلي الخبرة ،بالعمل السياسي فعمل بداية على تفجير جبهة الإنقاذ من الداخل (إنشقاقات صيف 1991) ثم على شل حركتها بسجن قياداتها (عباس مدني و علي بلحاج ثم عبد القادر حستاني).

ثم بحظرها عقب إلغاء المسار الانتخابي بعد انقلاب يناير 1992 واعتقال إطارتها و أنصارها في محتشدات أمنية بالصحراء ، ما عملت من جهتها جبهة الإنقاذ على تطبيق مبدأ " المغالبة " باستظهار عضلاتها في الشارع و في المساجد بشتى الطرق لينتهي الأمر إلى المواجهة الملحة الشاملة ، ومنذ ذلك الحين دخلت الجزائر فيما أصبح يسمى العشرية السوداء أو الحمراء بضاحيها العامة (حوالي مائة ألف قتيل) وباعتيادها السياسة والفردية و النقابية و العسكرية.[2]

[1] – مسعودي عبد القادر، عروسي حنان، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] – مسعودي عبد القادر، لعروسي حنان ، **مرجع سابق** ، ص 32.

المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية [1].

شهدت الجزائر أزمة المشاركة السياسية ، وتصبح المشاركة السياسية من أزمات التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو أخر .وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة الجماعة الحاكمة وعلى الأخص أدا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة ولا ريب أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع ماديا كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الزراعة وغير ذلك يؤدى إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم و استناد على ما تقدم فإن أزمة المشاركة السياسية تصبح حازمة في حالات هي :

1) ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم .

2) عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.

وهنا لا بد من التأكيد على أن الجزائر عرفة نوعا من المشاركة يتفق في خطوطه العامة مع ما عرفته معظم بلدان العالم الثالث وهو ما يمكن أن يكون أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى المشاركة ,كمبدأ سياسي وكإجراء نظامي وكجوهر لمفهوم الديمقراطية في ممارسة السياسية.

عليه إلى مدى انسجام هذا النمط (التعبوي) مع التغير الحاصل في بنية المجتمع الجزائري (النظرة هنا من زاوية صعود جماعات جماعات اجتماعية جديدة، ومدى استجابة النظام السياسي لها).

المتوقع في هذا النمط هو أن يسمح بوجود معارضة نظامية قادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته. ويقوم مع ذلك بتعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية، لا كسبيل للمشاركة السياسية ولكن كأداة لمساندة قرار النظام وسياسته[2].

وأدى حزب جبهة التحرير الوطني دورا في ترسيخ هذا النمط من المشاركة وتوجيهه باعتبار الأداة التي من خلالها يتم ربط الجماهير بالنظام ، ولكن حتى هذا الدور ظل مقرونا بمؤسسة الرئاسة ، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح خلال عهد الرئيس الأسبق أحمد بن بلة والرئيس الأسبق هواري بومدين وإلى حد ما الرئيس شادلي

[1] – أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** . رؤية جديدة للوضع السياسي في العالم الثالث، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003/2002 ص24.

[2] – أحمد وهبان ، **مرجع سابق** ، ص25– 26.

بن جديد إذ ظل دور الحزب محدود بما يقرره الرئيس ، فأصبح الأداة التي يتم من خلالها تعبئة الجماهير استمر النمط التعبوي للمشاركة لفترة طويلة وتحديد منذ عام 1962 م وحتى عام 1989م مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرئيس السابق الشاذلي بن جديد قد أعطى هامشا محسوبا لحرية التعبير وتكوين النفايات ولكن مع استمرار ذلك النمط نستنتج مما سبق أن التناقص بدأ واضحا بين النمط المتبع للمشاركة وبين تطبيق هذا النمط ، لأن الأصل يفرض أن تكون هناك قوات مؤسسة .لكن في حالة الجزائر ظل مقرونا بالحزب والرئيس ،وحتى في الحالة التي يفترض أن يكون للحزب دور رئيس في تكريس هذا النمط إلا أنه ظل حبيس التناقص بين الدور والأداء فالدور المنوط بالحزب دستوريا هو أن يقود عملية التحول، ولكن الأداء عبرت عنه مؤسسة الرئاسة وشخص الرئاسة تحديدا.

لذلك نلاحظ أنه مع فقدان الرئيس ولاسيما هواري بومدين– الذي كان يجسد هذه العملية من المشاركة وتفاقم تدهور الوضع الاقتصادي و أزمة المشاركة السياسية بحدة في الجزائر ، وخرجت بذلك الجماعات الضاغطة من المحور الذي ظل يوجه حركتها[1].

المطلب الثالث: الوضع الاجتماعي[2].

إن النظرة الفاحصة إلى واقعنا المعاش توحي بوجود ترد عام انعكس على الفرد الذي يعاني الظلم و الفقر و الأمية ، وعلى رغم أن معظم المجتمعات المتخلفة تعاني تقريبا المشكلات ذاتها (السكن و الموارد و الدخل و الأمية....) إلا أن عوامل تكوينها تختلف من بلد إلى أخر وبهذا الخصوص ثار جدلا طويلا في الكتابات المعاصرة المهتمة بالجزائر حول التحديات الراهنة و المستقبلية و في إطار هذا الجدل يبدو أن هناك أمرا متفقا عليه، هو أن صورة الاقتصاد الجزائري هي صورة مشوهة و مفككة ، كما أن حدة الصراعات و التباين تزداد هي الأخرى بصورة مدهشة . وهكذا فإننا نجد أن هذه الصورة تشكل التحدي الأساسي الذي تواجهه الجزائر وفي هذا السياق يركز بعض الباحثين الجزائريين في تفكيكهم لعناصر هذه الصورة على التحديات التالية :

1– تزايد حدة الضغوطات الداخلية (البطالة ، السكن ، الفقر..... إلخ).

2– إستمرار المشهد المذهل للمجازر الجماعية و الاغتيالات الفردية.

---

[1] – أحمد وهبان ، **مرجع سابق** ، ص 26.

[2] – أحمد زايد ، **علم الإجتماع بين الإتجاهات الكلاسكية والنقدية سلسلة علم الإجتماع** .المعاصر، الكتاب 40 القاهرة ، دار المعرفة ، 1971 ص 233 .

3- الانفجارات الاجتماعية المتقطعة (أثنية ، دينية ، لغوية.....إلخ).

4- استمرار إقتصاد ملغم بالذهب و الحفاظ على المكاسب غير المستحقة.

5- الفساد الإداري و الرشوة و المحسوبية و الظلم.

6- استمرار عملية إستبدال مؤسسة القطاع العام المفلس بقطاع خاص تسيطر عليه المافيات المالية ورأس المال المضارب.

7- استمرار تهميش العلم و المثقفين الحقيقيين وعدم عقلنة التعليم وترشيده.

8- تزايد معدلات التفاوت الاجتماعي.

9- بروز العداء الخفي و تحوله إلى مواجهات بين حملة الشرعية التاريخية و بين الباحثين عنها.

10- تزايد معدلات الديون الخارجية و تعميق التبعية.

11- العودة المتقطعة لخلافات الحدود مع بعض الجيران.

12- تدني إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية ، مع انتشار الاستهلاكية التحافزية.[1]

الأمثلة على هذه التحديات كثيرة و متنوعة حسب نطاق التحليل. و بهذا الصدد يرى باحثون أخرون إن الجزائر مند منتصف الثمانينيات أصبحت تواجه تحديات و مشكلات خطيرة، من أهمها تزعزع التوازنات الاجتماعية و الفكرية الجديدة و استيراد الأنماط الاستهلاكية المحدثة. و لقد أدى هذا النمط من الثقافة الحديثة إلى إحداث تناقض مع الثقافة الأصلية فيها.و أصبح التعلق بها يعكس عند بعض الناس ازدراء و احتقارا و تنكرا للثقافة الأصلية، على الرغم أنها قائمة هناك في اتجاهاتهم و أسلوب تفكيرهم ، أو حنينا إلى ثقافة الماضي ، أو نقدا لهذا النمط من الثقافة الحديثة مع عدم القدرة على التخلص منها أو تغييرها.[2]

[1] – أحمد زايد ، **مرجع سابق** ، ص 233.

[2] – أحمد زايد ، **مرجع نفسه**، ص 234.

ومن ناحية أخرى ، يقر بعض الباحثين حقيقة تناقض الذوات المحلية التي كانت تشكل تاريخيا وثقافيا الذات..... أو العربية الواحدة.[1]

نشير إلى أن المجتمع الجزائري يعاني مشكلات عويصة ناجمة عن تخلفه ، وبخاصة تلك المرتبطة بالمشكلة السكانية و ما يرتبط بها من متغيرات كالتوزيع المكاني والهيكل العمري والنشاط الاقتصادي و مشكلات الموارد و الدخل ، الى جانب المشكلات المتعلقة بتخلف الهيكل النسقي المجتمعي العام كما يتمثل في مؤشرات الأزمة الاقتصادية (التضخم و تدهور الأجور و تدني الإنتاج و التبعية)

ومؤشرات الأزمة القيمة (تراجع قيم العمل و الانتماء و المساواة أمام قيم الكسب السريع و اللامبالاة والأنانية و الفردية) ومؤشرات الأزمة السلطوية (احتكار القوة تهميش الديمقراطية و الحرية) ومؤشرات أزمة البيروقراطية الإدارية (الفساد الإداري و الرشوة تداخل الاختصاصات وتضاربها) ، ومؤشرات الأزمة الأمنية (القتل ، التخريب ، عدم الاستقرار).[2]

[1] – إسماعيل قيرة ، **الذات العربية الممزقة ، التحديات الراهنة و المستقبل** . شؤون عربية ، العدد 83 ، سبتمبر 1990 ، ص 30.

[2] – إسماعيل قيرة ، **مرجع سابق** ، ص 31.

المبحث الثاني: الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر

لقد أدت بعض الأسباب الخارجية إلى ضرورة التحول الديمقراطي في الجزائر لمواكبة التطور الحاصل في البلدان الأخرى و محاولة مجرات ما يحدث على الصعيد الخارجي وتلميع صورة النظام وإعطائه صبغة دولية.

المطلب الأول : المتغير الجيو إستراتيجي[1]

حيث ظهرت بجانب القوة العسكرية كعامل السيطرة قوة أخرى هي القوة الاقتصادية التي تفضل التنافس بدل الصراع و بفضل هذه القوة الثانية رجعت الكفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي استعملت تدفق المعلومات بواسطة وسائل تكنولوجية تحمل أنماط ثقافية فنية استهلاكية وخلقت ما يعرف بالسياسة العالمية عبر الأمواج والعولمة والأقمار الصناعية و ذلك لدعم الجماعات المدنية ونقص خطاب الشيوعية المنبثقة من الحزب الواحد

فبدأت رياح الليبرالية و أمواج التحول الديمقراطي تلوح بدءا من أوروبا الشرقية وصولا إلى الدول العربية.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية[2].

صندوق النقد الدولي: بدأت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي منذ السنة الثانية للاستقلال حيث انضمت إليه بحصة تقدر ب: 623.1 مليون وحدة سحب خاصة لترتفع بعدها إلى 941.4 في أوت 1994م ، ويمثل الجزائر لدى الصندوق محافظ بنك الجزائر وذلك في مجلس المحافظين ، و قد استعملت الجزائر أول مرة لقسطها الاحتياطي نهاية 1988م ، ثم استفادة مرة أخرى منه سنة 1989م بسحبها لـ7،551 مليون استخدمت كليا في 1990م ، وبالعودة 1989م نجد أن الجزائر استفادة أيضا من قرض بـ قيمة 2،315 مليون بهدف التخفيف من عبء الديوان وخدمتها . لتجنب الدخول في تفصيلات اقتصادية لا يبدو أنها تهمنا كثيرا في بحثنا هذا يمكن أن نقول أن الجزائر عرفة أزمات اقتصادية اضطرتها إلى اللجوء للصندوق مرارا وتكرارا . وكل ما

---

[1] – James ciment conyhict and crisis une post– cildwarwoerld_algeria the findmentestchallen.new york.bactson/bile1997.

[2] – د. خالدي الهادي ، **المرأة الكاشفة لضرورة النقد الدولي**. الجزائر، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد ، 1996 ، ص 191.

سبق كان علاقة تعامل عادية بين الصندوق والجزائر غير أن فترة التعبئة بدأت مع التسعينات حيث رضخت الحكومة للصندوق في مطالبة إياها بإحداث إصلاحات عميقة للاقتصاد من خلال العمل على ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات والصرف، وتعد مثل هذه الطلابيات تدخل صارخا في السياسة الداخلية للدولة.

تقليص الدولة في النشاطات الاقتصادية وكذا ترقية النمو الاقتصادي للمؤسسات العامة و الخاصة .تحرير الأسعار بما يراعي تكاليف المنتج وخاصة التركيز على إعادة إصلاح دعم أسعار المنتجات الفلاحية ،الأمر الذي زاد بؤس الطبقات الكادحة في الجزائر خصوصا بعد انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية[1] .

تحرير التجارة الخارجية والداخلية مع ضمان قابلية التحويل العملة الوطنية وتجدر الإرشادات إلى أن الجزائر ومنذ ارتباطها بالقروض من الصندوق وهي تستضيف رغما عنها مراقبين من الصندوق يسهرون على متابعة مدى تطبيق الجزائر لشروط الصندوق وقد وصلت قيمة الديوان على الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول علما أنه يمثل مصدرا لدخل الأول في الجزائر حتى لا نقول الوحيد مما جعلها تلجأ مرة أخرى إلى الصندوق وطبعا كانت الفاتورة غالية يدفع الموطن البسيط دوما ثمنها ومتمثلة أساسا في التحول نحو اقتصاد السوق مما جعل الجزائر . مزبلة العالم. إن صح القول فأصبح الشعب الجزائري منتج مثل باقي المنتجات غير أنه منتج يستهلك .

1).إيجابيات التبعية[2].

رغم ما يشاع عن سلبيات هذه التبعية الجزائرية للصندوق إلا أنها في الحقيقة مكنت الدولة في صفتها الرسمية وليس الشعبية من تحقيق بعض الإيجابيات أهمها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

تخفيف عبء خدمة المديونية مما مكن من توفير مليارين من الدولارات سنة 1995م، مما سمح للدولة من تصفية ديونها تجاه البنوك وتخفيضه بمبلغ 22 مليار دينار إنشاء شبكة اجتماعية وسوق للعمل والسكن، وذلك بإنشاء صندوق وطني للتشغيل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ووضع نظام للتأمين عن البطالة.

[1] – د. خالدي الهادي ، **مرجع سابق** ، ص 195.

[2] – د. شبلي محمد ، **المنهجية و التحليل السياسي** . الجزائر ، دار هومه ، 2002 ص 190.

2) سلبيات هذه التبعية[1].

تسريح العمال وتمجيد الأجور حيث لا زلنا نعيش أثار هذه التسريحات إلى اليوم تصفية أكثر من 88 مؤسسة عمومية مع استمرار عملية الخوصصة وكانت بدايتها بالقطاع السياحي والتجاري ثم النقل والصناعات الغذائية .

دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وكل مؤسسات تعاني الأمرين ، مما يؤدي بالضرورة إلى التهامها من طرف الشركات الأجنبية.

عدم تحقيق مستويات النمو المطلوبة حيث لم تتعدى 4،0% في حيث كان المتوقع يفوق 3% نتيجة لانخفاض الإنتاج في كل القطاعات الاقتصادية.

إن عمل الصندوق بمبدأ الشرطية الذي استخدم كأداة للهيمنة ، ففي حالة عدم الامتثال لشروطه فإنه لا يكتفي بعدم منح القروض ولكنه يفرض حصار على تلك الدولة من خلال توجيه تحذيراته للأسواق المالية التي تعمل بتلك التحذيرات لكونه مرجعية أساسية إلى جانب البنك الدولي للمؤسسات والأسواق المالية لكونهما يملكان كل المعلومات الاقتصادية لدول الأعضاء ، وبالتالي فإن الجزائر على غرار باقي الدول المتخلفة في الصندوق لا يمكنها إلا الرضوخ إذا أرادة الحصول على قروض تساعدها في إيجاد الحلول لمشكلاتها الاقتصادية والسياسية ، وكذا انعكاساتها على مستوى معيشة الشعوب ، تلك ماهي إلا شكل من أشكال التبعية الممنهجة للغرب الرأسمالي الذي لا تنحصر أطماعه في بسيط يده على اقتصاد العالم فقط بل يتعدى ذلك على الاختراق والتعدي على ثقافات وحضارات الشعوب وأيضا على استقلالها السياسي[2] .

[1] – د. شبلي محمد، **مرجع سابق**، ص 191.

[2] – د. شبلي محمد ، **مرجع نفسه**، ص 192.

المطلب الثالث : الأزمة الاقتصادية [1]

شهدة الجزائر منذ النصف الثاني من ثمانيات القرن العشرون تدهور اقتصاديا واضحا وهو ما كشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر وتمثلت أبرز مظاهرها في:

أ) تراجع الناتج القومي: الملاحظ أن الناتج القومي انخفض خلال سنة واحدة 1988م بمعدل 15% وفي المدة نفسها تراجع فيها الناتج الإجمالي في حين كان معدل النمو السكاني يصل إلى 3% الأمر الذي يؤشر حالة التدهور في تلبية احتياجات المواطنين .

ب) العجز في ميزان الحساب الجاري : فبعد أن حقق فائضا بلغ (1014) مليون دولار في سنة 1985م ، سجل عجزا في السنة التالية بلغ (2230) مليون دولار وقد انخفض العجز إلى (772) مليون دولار في 1988م لكن بتكلفة اقتصادية و اجتماعية لا يمكن إلا أن تكون شديدة الارتفاع الذي حقق هذا الانخفاض مثلا على حساب الواردات التي ضغطت بشكل مستمر خلال الثمانينيات ، فبعد أن كانت قيمتها (15.367) مليون دولار في سنة 1986م و (10.116) مليون دولار في سنة 1987م و 1988م إلى (18.048) ويعود سبب ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات فضلا عن التدني في أسعار المحروقات ، نتج عن ذلك الانخفاض عجز في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة باستمرار جراء الزيادة السكانية و من جراء الألة الانتخابية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة أنه بدأ التفكير جديا في تسريح العمال.

ج) خدمة المديونية الخارجية و ارتفاعها: قد قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل في سنة 1988م حوالي (23.229) مليون دولار أمريكي. أي بنسبة (44.5) من الناتج القومي الإجمالي ووصلت خدمتها إلى (6.343) مليون دولار أي نسبة 72.3% من حصيلة الصادرات و السلع و الخدمات.

وكان من الطبيعي أن يؤدي الانكماش في الواردات في السلع الغذائية إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي مثال ذلك أنه الربع الثالث من سنة 1989م كان المخزون من مستلزمات الإنتاج قد نفذ في 60% من المنشاءات الصناعية وأن 41% من الطاقة الإنتاجية للقطاع الخاص كان مستخدما بنسبة تقل عن 50 %وكان طبيعيا أن ينعكس هذا الوضع على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن وضاعف من حدة المشكلات الاقتصادية وخطورتها.[2]

---

[1] – عبد المجيد بوزيدي ، **نفط حاسي مسعود أو الخروج من المديونية** . عالم السياسة ، 20 نوفمبر 1991 ، العدد الأول الجزائر ، ص .133

[2] – عبد المجيد بوزيدي ، **مرجع سابق** ، ص 134.

المبحث الثالث: معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر

لقد واجه التحول الديمقراطي في الجزائر الكثير من المعوقات والعراقيل التي كادت أن تحول دون تغيير المسار نحو الديمقراطية وذلك لضعف النظام السياسي من جهة وتشتت الذات الجزائرية من جهة أخرى.

المطلب الأول: ضعف السلطة السياسية [1]

إن معظم الأدبيات التي اهتمت بدراسة السلطة السياسية في الجزائر خلال التسعينات تجمع على حقيقة واحدة وهي وجود ازدواجية في السلطة السياسية ، الأولى شكلية أو رسمية تسمى بالسلطـة الظاهـرة (pouvoir apparent) والثانيـة تسمى بالسلطـة الخفية (pouvoir occulte) ، الأولى تملكها المؤسسات السياسية المنتخبة أولها رئاسة الجمهورية ، والثانية تجسدها المؤسسة العسكرية ، حيث تفوض هذه الأخيرة الأولى تسيير شؤون الحكم لكن مع ضرورة العودة إليها بشأن القضايا المصيرية.

وعليه فإن سلطة رئيس الدولة وفق هذا الطرح تبقى رهينة قبول ودعم المؤسسة العسكرية وخياراته السياسية لن تكون كثيرة باعتبار أن الذين جاؤوا به لهم الحق في إملاء شروطهم عليه ، ولن يكون له مطلق اليد في رسم سياسته .

فالقاعدة الميكيافلية تقول بأن "الملك لا يمكنه أن يحكم بصفة مطلقة طالما صناع الملك (faiseurs de roi) موجودين ووفق هذا الطرح تكلمت العديد من المصادر عن وجود "اتفاق" بين الرئيس بوتفليقة والجيش غداة وصوله إلى الحكم .

فيما تحدثت أخرى عن "خطوط حمراء" رسمتها القيادة العسكرية للرئيس الحالي ، وذهبت بعض المصادر الإعلامية إلى حد القول بأن الرئيس إشتكى هامش مجموعة الثمانية الكبار "إيفيان" الفرنسية من جنرالات الجيش الذين قال بأنهم خلقو له عراقيل أمام أداء مهامه.

وكل هذه المؤشرات توحي بأن السلطة السياسية الناتجة عن الانتخابات خاضعة لمنطق التزكية و الاختيار المسبق لا يمكنها إلا أن تكون رهينة في يد القوي أو الأطراف التي زكتها ، وبالتالي فهي ضعيفة و محدودة الصلاحيات و غير قادرة على القيام بتغييرات هامة في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية بصفة أخص.

[1] – نور الدين بوكروح ، **الجزائر بين السيء والأسوأ** . بحث في الأزمة الجزائرية ، الجزائر، دار القصبة ، سنة2000 ص 99.

وفي تقدير أحد وجوه المعارضة السياسية فإن أحد أهم الأسباب المنتجة للأزمات في الجزائر هو تحول القرار نهائيا إلى من نسميهم أصحاب القرار أي قادة الجيش، هؤلاء يهيمنون على القرار ،هم الذين ينظرون و يفكرون و يخططون للسياسات ، ثم يختارون الواجهات لتكليفها بتنفيذ السياسيات وقد قبل الرئيس ، مثلما فعل غيره القيام بهذه المهام أو الأدوار[1].

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية[2]

منذ صدور دستور فيفري 1989م دخلت الجزائر في مرحلة سياسية جديدة ميزها السعي إلى الانتقال من نظام سياسي مبني على الأحادية و المشروعية الثورية إلى أخر قائم على التعددية الحزبية والشرعية الدستورية. فكان للمؤسسة العسكرية دور كبير في هذا الانتقال ونذكر من ذلك:

1- **غياب التداول على الحكم:** ما من شك أن الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي ،بالتوفيق تارة ودعم المرشحين تارة أخرى كان لها تأثيرها المباشر على عملية التداول ، التي تعد أهم مميزات الأنظمة الديمقراطية ، وعلينا أن نفرق بين تداول الأحزاب و القوى السياسية المختلفة على الحكم . وتعاقب المسؤولين و الرؤساء على دفة الحكم فالأول يعني التناوب الحقيقي للبرامج و الأفكار السياسية و الطروحات المتباينة وفق إرادة الشعب ، أما الثاني فيشير إلى ظاهرة استبدال المسؤولين في إطار استمرارية الوضع القائم ، ولو بتغيرات شكلية في الأوليات و الخطط و البرامج و الجزائر خلال العقد الماضي لم تشهد تدولا حقيقيا بقدر ما شهدت تعاقب المسؤولين والرؤساء وبذلك تبقى السلطة الحقيقية تفوض أمر الممارسة المباشرة إلى واجهة مدنية هي أشبه بالطوق العازل الذي يحمي المركز.[3]

2- **ضعف المشاركة السياسية:** إن نتيجة أخرى من نتائج العلاقة الشاذة التي جمعت المؤسسة العسكرية بالحقل السياسي طيلة العقد الماضي هي ضعف مستوى المشاركة السياسية ، خاصة الدورية منها و المعبر عنها بواسطة الانتخابات تراجعا واضحا في نسب المشاركة الشعبية فإذا اعتمدنا الأرقام الرسمية كمرجع فإنه يمكننا أن نسجل بوضوح ذللك التراجع في نسب المشاركة ابتداء من الانتخابات التشريعية لجوان 2002م التي وصفها وزير الداخلية بالأكثر نزاهة في تاريخ الجزائر حيث لم تتجاوز 48% بينما

---

[1] – نور الدين بوكروج ، **مرجع سابق** ، ص 99

[2] – إسماعيل قيرة وأخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، سنة 2002 ص 98.

[3] – إسماعيل قيرة وأخرون ، **مرجع سابق** ، ص 98.

أعلن في أبريل 1999م موعد الانتخابات الرئاسية التي سبقتها عن نسبة المشاركة تقدر بـ: 60% والواقع أنه حتى النسب الرسمية المعلنة خلال المواعيد التي سبقت كانت نسبا مبالغا فيها و شهدت تضخيما واضحا فهي لا تعبر عن حجم المشاركة الحقيقية التي شهدت تراجعا كبيرا عقب وقف المسار الانتخابي.

ففي انتخابات ديسمبر 1991م التي شهدت تجنيدا واسعا لكل التشكيلات السياسية و إقبالا واسعا للمواطنين بلغت نسبة المشاركة فيها 58.55% فكيف بها في انتخابات نوفمبر 1995م التي قطعتها الأحزاب الرئيسية و جرت في ظروف أمنية لأسوء في تاريخ الجزائر المستقلة تصل إلى حدود 75%

إن ظاهرة تراجع الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية وإن كانت ظاهرة عالمية تعرفها حتى الدول الأكثر ديمقراطية وانفتاحا فإن دوافعها في الجزائر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم إيمان الناخبين بإمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها طالما أن النتائج لم تكن دائما تعبيرا عن إرادتهم.[1]

أما عن المشاركة السياسية الدائمة من خلال الأحزاب والهيئات والمؤسسات السياسية فإن ضعفها تحصيل حاصل لضعف وتراجع المشاركة الدورية.[2]

3- **إستمرارية المرحلة الإنتقالية:** إن تدخل المؤسسة العسكرية في المسار الانتخابي قد ساهم بشكل أساسي في إطالة عمر المرحلة الانتقالية ، فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت بكل تأكيد مرحلة الأحادية الحزبية و خطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية القائمة على التعددية و احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية و التداول على السلطة ، و الحقيقة أن عملية إقحام المؤسسة العسكرية في معترك العمل السياسي مهما كان شكلها عملية قد تبررها في حالة الأنظمة الشمولية أو تلك الأنظمة السائدة في مجتمعات مفتقدة للبنى و الهياكل الاجتماعية و السياسية الضرورية لتسيير شؤون الحكم و إحداث التنمية الوطنية على الأصعدة المختلفة ، بل إن هذا الإقحام قد يؤخذ في بعض الأحيان إنقاذيا ، كما قد يبدو في صورة العمل الضروري للحفاظ على كيان الدولة والمجتمع، أما في المجتمعات التي تملك حد أدنى من البنى و المؤسسات وتسير في طريق استكمال بناء الهرم المؤسساتي و تجسيد عملية تحـول

[1] – نور الدين بوكروج ، **مرجع سابق** ، ص 87.

[2] – نور الدين بوكروج ، **مرجع نفسه** ، ص 87.

حقيقية نحو الممارسـة الديمقراطيـة فإن هذا التدخل قد يأخذ منحنـى أخر، يهدد بالقضاء على ما تحقق من مكتسبات و يزيد في صعوبة التحول الديمقراطي[1].

المطلب الثالث: المعوقات الإجتماعية[2].

لعل من أبرز المعوقات التي وقفت عقبة في طريق التحول الديمقراطي في الجزائر هي تمزق الذات الجزائرية والتي تتصل بما يدعى "تعايش الذوات المتناقضة" وقد تميزت هذه الذوات بعدد من الملامح الرئيسية ، أبرزها التمركز و التناقض ولعبت الذوات الجزائرية الأربعة دورا خطيرا سوآءا في لم شمل المجتمع أو تصدع البناء السوسيو ثقافي الذي نراه ونعايشه اليوم و تتمثل هذه الذوات في :

1- الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في التعامل مع الواقع المعاش .

2- الذات المعربة التي تحمل شعار العربية لغة والعروبة امتداد .

3- الذات الإمازيغية التي تدعو إلى الأصل التاريخي والأوحد للتشكيلة الاجتماعية الجزائر الراهنة

4- الذات المفرنسة التي أفرزها الهيمنة الاستعمارية التي دامت ما يزيد على 132سنة[3].

وعلى الرغم من تعداد الآراء والموقف واختلاف وجهات النظر حول الطروحات الثقافية الجديدة ، فهنالك أمر لا جدال فيه ، أنه أمامنا قضية جديرة بالتأمل والتمحيص والاختبار وهي قضية الولاءات الثقافية الجزائية التي بلغت مرحلة خطيرة تنذر بانفجار المجتمع وتشتته وفشل مشروعه الديمقراطي، وبهذا الخصوص تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الولاءات قد أدت إلى تراكم أحقاد وإصدار أحكام مغلوطة وبلورة الانقسامية على مستوى الذات الوحدة التي عرفت نوعا من الركود على المستوى الأحكام المشخصة أثناء الثورة التحريرية ، لكنها ما لبثت أن ظهرت على شكل صراع بين مشروعين غداة استقلال الجزائر وفي هذا السياق تشكلت وتبلور الذات المعربة ثم تلتها في السنوات الأخيرة الذات الإسلامية التي تتخذ من الإسلام إطارها المرجعي الأصلي في كل أعمالها، حتى أن بعض مؤيديها ولموافق سياسية جمعوا بين المعرب والمفر نس غير الإسلامي في قالب " الذات النقيض" والعكس صحيح ، وأصبحت هذه الذوات المتناقصة تقدم واحد منها صورة مشوهة عن الاخرى

---

[1] – إلياس بوكراع ، **العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر**. مجلة الجيش ، العدد 461 ديسمبر 2001 ص 6.

[2] – مغنية الأزرق ، **نشوء الطبقات في الجزائر**. دراسة في الاستعمار و التغيير السياسي ، ترجمة سمير كرم، بيروت مؤسسة الأبحاث الغربية 1980 ص 376.

[3] – مغنية الأزرق ، **مرجع نفسه**، ص 376.

تعدت مرحلة الأحكام المسبقة وأصبحت فعلا عنيفا يعوق إمكانية الدخول في علاقات تبادلية تأخذ بعين الاعتبار تواثب الأمة . فكل ذات كانت ترى في وجودها البديل الأمثل والنموذج الأنجح لكل تطلعات المجتمع الجزائري[1].

الجدول رقم 01 :

في الصحافة الوطنية		
الإسلامي	العلماني	الوطني
الإسلاميون ، التطرف ، الفتنة، السلفية.	اندماجيون ، تغريبيون ، فرنكوفونيون ، عنصرين ، ضد الوحدة الوطنية ، استئصالي ، إقصائي .	الوطنية ، التاريخ ، نوفمبر الأسرة الثورية ، الوحدة الوطنية ، المغرب العربي ، الإصلاح ، الإسلام دين الدولة .

الجدول رقم 02 :

صورة الآخر في مخيلة الذوات المتنافسة (المعرب ، المفرنس ، الإسلامي)

صورة المعرب في مخيلة المفرنس	صورة المفرنس في مخيلة المعرب	صورة الآخر في مخيلة الإسلامي	
		–الذات البديلة – الأصلية 1987/1962	–الخطاب الإسلامي 1992/1989
جاهل ، خشن ، دموي ، عنيف، متأخر ، متزمت	إستفزازي ،مهلوس ، مريض نفسيا ، منفصم	جاهلة ، ملحدة ، سيئة التربية ، مستهزئة	جرثومة ، أذناب فرنسا ،صليبية ، صهيونية

[1] – عروس الزبير ، **الذات الممزقة بين الأنا والأخر**. رؤية حول طبيعة الصراع الثقافي في الجزائر، نقد ، العدد 5 1983 ص 6.

خـلاصــة الفصل الثاني

كخلاصة للفصل الثاني يمكن القول بأن الأسباب الداخلية في الجزائر المتمثلة في أزمة النظام السياسي ، وأزمة المشاركة السياسية ، وتردي الأوضاع الاجتماعية، قد ساهمت بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي إضافة إلى أسباب خارجية لا يمكن غض الطرف عنها كالمتغير الجيو إستراتيجي ، ودور المؤسسات المالية الدولية ، والأزمة الاقتصادية ، وبالرغم من هذه لأسباب التي كان لها الدور الكبير في دفع عجلة التحول الديمقراطي في الجزائر إلا أنه قد وجدت معوقات كادت أن توقف عجلة التقدم نحو الديمقراطية والتي تمثلت في ضعف السلطة السياسية ، والدور السلبي للمؤسسة العسكرية .

ولكن بعد تحقيق التحول الديمقراطي لابد من تهيئة الأرضية المناسبة له ومواجهة التحديات التي وقفت عقبة أمام استقراره.

الفصل الثالث
تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي بالجزائر والصعوبات التي تواجهه

تمهيـــــد

أصرت الجزائر رغم كل الظروف على التوجه نحو التحول الديمقراطي محاولة بذلك التخلص من نظام الحزب الواحد وقد واجهتها العديد من الصعوبات سوءا على مستوى البني المؤسساتية أومن ناحية ضعف المجتمع المدني وتردي الأوضاع الاقتصادية ، فهي كانت تسعى بشتى الطرق إلى تحقيق استقرار سياسي دائم من خلال هذا التحول ، حتى تبعد شبح العنف والتقتيل الذي لازلنا نخشاه حتى يومنا هذا.

وقد تمحور هذا الفصل في ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : أرضية التحول الديمقراطي وأثرها على الاستقرار السياسي بالجزائر.

المبحث الثاني : الصعوبات التي واجهة استقرار التحول الديمقراطي بالجزائر.

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر.

المبحث الأول : أرضية التحول الديمقراطي وأثرها على الاستقرار السياسي

لم تكن الأرض التي نشأ منها التحول الديمقراطي في الجزائر خصبة لذلك كان لها أثر سلبي على الاستقرار السياسي ويعود ذلك لطبيعة النظام السياسي القائم والعنف السائد أثناء تلك المرحلة .

المطلب الأول: طبيعة المؤسسات السياسية

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تولت جبهة التحرير الوطني الحكم في الجزائر حيث تولى الرئيس أحمد بن بلة رئاسة الدولة ، وأعلن أول دستور في الجزائر سنة 1963 وألغي هذا الدستور في نفس السنة والشهر حيث لم يدم سوى 15 يوما ، وفي 23 جوان 1965 قام الرئيس الراحل هواري بومدين بانقلاب عسكري على بن بلة وبالأحرى قد سمي هذا الانقلاب بالتصحيح الثوري ، وأعلن ميثاق سن فيه معالم تسيير البلاد في عام 1967 ثم تأسست المجلس البلدية وفي عام 1969 تم تأسيس المجلس الولائية ، حيث عرفت هذه الفترة ابتعاد بعض القادة السياسيون والعسكريون عن مقاليد الحكم في الجزائر مثل محمد بوضياف الذي استقر في المغرب ، وفي عام 1976 أعلن هذا الأخير ثاني دستور في الجزائر الذي جاء ليكرس نظام الحزب الواحد ثم انتخاب المجلس الشعبي الوطني في 05 مارس 1977 ، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين تولى الشاذلي بن جديد مسؤولية رئاسة الدولة حيث قام بتعديل سنة 1979 و1980 و1988 وفي سنة1986 وضع الشاذلي بن جديد أيضا ميثاقا وقال في أحد خطاباته بأنه سوف يقوم بتعديلات كبيرة وإصلاحات واسعة وفي 23 فيفري 1989 أعلن عن ميلاد دستور جديد في الجزائر الذي يقر بمبدأ التعددية الحزبية واختيار الاقتصاد الليبرالي على الاقتصاد الاشتراكي ، حيث أعطى دستور 1989 ضمان حق تكوين جمعيات ذات طابع سياسي كما حصر فترة الرئاسة بين دورتين وأعطى للرئيس صلاحيات واسعة على سبيل المثال تعيين رئيس الحكومة وتنحيته وكذألك حق حل البرلمان متى شاء .هذا بالإضافة لوجود نقيصة أخرى تتمثل في حظر القانون على الجمعيات والمنظمات المدنية ممارسة النشاط السياسي في حالة ترشح أي فرد يشغل موقع قيادي في أي من تلكم التنظيمات المدنية فإن عليه الاستقالة أولا في حالة ترشحه من قبل الأحزاب إلي انتخابات.[1]

[1] – يحي أبو زكريا ، **من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، ناشري ، بدون سنة نشر، ص 60.

أيضا نص القانون على أنه لا يجوز أن ينخرط في الحزب السياسي القضاة وأفراد الجيش وأفراد الأمن إضافة ألي أعضاء المجلس الدستوري[1] .

وهنا يمكن القول أن هناك أربعة مؤشرات لقياس مدى استقرار المؤسسات السياسية في الجزائر:

المؤشر الأول: يرتبط بمدى قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات المحيطة وعدم تغييرها خلال فترات قصيرة لذلك نجد أن المؤسسة السياسية في الجزائر قد شهدت حالة من عدم الثبات أو حالة التعبير السريع.

حيث نجد أن الرئيس الشاذلي بن جديد أدلى بأن المؤسسة العسكرية هي من أجبرته على الإقالة وحل البرلمان وكذلك أجبرت اليمين زروال بالتنحي عن الحكم عن منصبه فلذلك نجد بأن المؤسسة الرئاسية تستمد شرعيتها من المؤسسة العسكرية ويعد هذا عاملا قويا في عدم الاستقرار السياسي في الجزائر.

المؤشر الثاني: هناك استقرار نسبي في عملية صنع القرارات داخل المؤسسات حيتت تكون قادرة على الاستجابة لمطالب الجماهير وأداء وظائفها بسرعة وفعالية.

المؤشر الثالث: بحيث يكون هناك عنصر التماسك والانسجام داخل المؤسسات حيث تكون المؤسسة العسكرية تابعة للمؤسسة الرئاسية وتعمل على حمايتها في معظم الدول العربية إلا في الجزائر تكون المؤسسة العسكرية مصدر التسلط .

المؤشر الرابع: التعاقد البنائي : بمعنى أن كل الأبنية تتولى مما يؤدي إلى ارتفاع أداء المؤسسات وهنا نجد الإشكالية فإن المجتمع الجزائري يعتمد بشكل كبير على الدولة وعاجزا من دونها وعدم القيام بأي مبادرات من قبله .

إن المجتمع الجزائري لم يجد على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد السياسي والاجتماعي الذي كان ينشده

[1] – يحي أبو زكريا ، **مرجع سابق** ، ص 60.

حيث يتسم المجتمع الجزائري بأنه مجتمع متقلب ثم جاء العنف كتغيير عن الانغلاق الذي وصل إليه المجتمع ، وبعد وصول بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 حاول القيام بإصلاحات كبيرة من خلال تطبيق سياسة تسمى قانون الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية ومحاولة إتباع الديمقراطية[1].

المطلب الثاني: تردي الوضع الإقتصادي

نظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات النفط فإن مؤشرات النشاط الاقتصادي تبحث بوضوح في مدى خطورة الأزمة التي عرفتها الجزائر إبتداءا من منتصف الثمانيات والتي تتجل مظاهرها من خلال مجموعة من الاختلالات أبرزها:

نقص مداخيل صادرات السلع والخدمات من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 9.5 مليار سنة 1999 نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986 ثم إلى 11 مليار دولار سنة 1988 ، مع ما رفقه في قيمة الدولار في حد ذاته انخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة 2.81 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 0.84 مليار دولار سنة 1989 .

كما ارتفعت نسبة خدمة الديون سنة 1989 إلى 7 مليار وهو ما يمثل 67.3% من مداخيل الصادرات الجزائرية وزيادة معدل البطالة بصفة كبيرة حيث كان سنة 1985 يمثل 16.9% وانتقل سنة 1989 إلى 23.9% بالإضافة إلى ما تبرزه من هذه المؤثرات من تأزم كان الطابع العام الذي ميز أسبابه الاقتصادية هو سوء انتقال الإمكانيات والموارد المتاحة كالتبذير والاختلاس وإهمال الكفاءات وانعدام الميزانية والمحاسبة والفراغ القانوني والتنظيمي في كثير من الحالات والمجالات وتناقض القوانين وعدم تطبيقها إضافة إلى عدم الاستقرار التنظيمي الناتج عن التبرع في اتخاذ القرارات وسن القوانين سوآءا من حيث الإقدام على المشاريع أو تغييرها ويمكن ذكر خاصيتين بارزتين في هذا العام التقسيم الإداري والإقليمي الذي تغير عدة مرات دون توفر الحكومة على رؤية واضحة والمثال الثاني نجده في تنظيم وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي إضافة إلى ما بين ثنائي مشكلة المديونية وأعباء الاقتصاد الوطني لجأت السلطة الجزائرية إلى الاعتراض لمواجهة أثار انخفاض الأسعار وتراجع قيمة الدولار فكان تضاعف تضخم المديونية وأصبح .

[1] – إسراء أحمد إسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص 109.

القرار الاقتصادي في يد مؤسسات وعينات المالية مما عقد الحلول وانعكس سلبا على الحياة السياسية والإجتماعية[1].

أدت هذه الظروف إلى تفجر الوضع الاقتصادي سنة 1988 وخرج عن السيطرة وأدخل البلاد في نفق مظلم لم تتضح معالم الخروج منه إلا بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 حيث شهدت الجزائر نوع من الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي حيث قرر الرئيس تسديد الديون الخارجية بعد ارتفاع أسعار النفط والغاز واحتياطي النقد إلى 68 مليار دولار وزيادة عن ذلك حاولت الجزائر أن تقوم بتوسيع اقتصادها وذلك بالتبادل بينها وبين التكتلات الاقتصادية ذات الأبعاد الإسلامية أو الإخوانية والأورو متوسطية والتعاون التجاري لكبير خاصة مع دول جنوب شرق أسيا والتعاون مع دول المغرب العربي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والصناعي والاقتصادي في المنطقة.[2]

المطلب الثالث: القيادة ودورها في تفعيل عملية التحول الديمقراطي[3]

إن البحث في مدى اتجاه الجزائر في تحقيق الديمقراطية والعمل على ترسيخها باعتبار الديمقراطية ألية سياسية ونتاج فكري يتضمن التداول على السلطة وحسم الاستثمار وتوزيع الثروة يتطلب دراسة طبيعة الدولة القائمة منذ الاستقلال ، حتى يمكن معرفة موقفها وتعاملها ديمقراطيا فالدولة كحقل التجارب السياسية أي كإطار سياسي مؤسسي يلعب دورا دافعا أو معرقلا أو مدبرا لعملية التحول الديمقراطي ، بحيث يتطلب قيادة سياسية مؤمنة بالقيم الديمقراطية ويوجد هناك اتجاهان في دور القيادة في تفعيل عملية التحول.

[1] – محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري** . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر،2008 ص 340.

[2] – محمد صالح بوعافية ، **التبعية وإنعكاستها على االتحولات الإقتصادية والسياسية بالجزائر**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، أفريل2002 ، ص 116.

[3] – إسراء أحمد إسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص 122.

الاتجاه الأول: اتجاه يرى أن القيادة هي عملية متبادلة تتم بواسطة أشخاص لديهم قيم ودوافع معينة يمتازون بامتيازات معينة اقتصادية وسياسية واجتماعية وإمكانيات متعددة في إطار المنافسة لتحقيق أهداف معينة لذلك يستطيع القادة تشكيل تعبير ودوافع وأهداف وقيم للمحكومين من خلال دورهم المؤشر في حياة الشعوب.

الإتجاه الثاني: اتجاه أقر أن القيادة هي عملية إقناع حيث هناك نمط مختلف من القادة يستخدم أنماط متعددة من التكتيكات والاستراتيجية لإقناع المحكومين بأهدافهم السياسية والاقتصادية وترتبط القيادة بعملية التنمية بحيث يكون دورها هنا ترجمة السياسيات العامة إلى أنظمة محلية وخطط عملية للتنمية .

وعلى ضوء هاذين الاتجاهين نجد أن النظم التي تحاول تفعيل عملية التحول الديمقراطي و ارتكاز شخص واحد في الساحة السياسية ويكون صاحب القرار واختياره لنخبة سياسية مؤمنة بالقيم الديمقراطية لرفع كفاءة ممارسة الحكم بشفافية ونزاهة .

يقع هذا المثال على الواقع الجزائري منذ وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم أكد أنه سوف يقوم بممارسة صلاحياته كاملة غير منقوصة وأحاط نفسه بنخبة تتوفر فيها مقاييسه الخاصة بالإضافة إلى ذلك فإنه من المفترض وفقا للدستور أن يقوم رئيس الحكومة بإعداد برنامج الحكومة واختيار أعضاء الحكومة إلا أنه يتم كل شيء عن طريق رئيس الجمهورية حيث يقوم هذا الأخير بتعيين الوزير الأول وإعداد البرنامج الحكومي.

ومن ناحية أخرى لعب بوتفليقة دورا هاما في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر وذلك باعتباره شخصية تاريخية في الجزائر مرتبطة بفترة هواري بومدين والإنجازات الكبرى التي قام بها وذلك من خلال الوئام المدني والمصالحة الوطنية والدبلوماسية المحنكة في التعامل في شكل ثنائي سوآءا داخلية أو خارجية .

وفي الأخير يمكن القول أن أهم التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هو احتمالية الإرتداد والرجوع إلى نقطة الصفر في حالة غيابه عن الساحة السياسية وتعطيل عملية التحول الديمقراطي الأمر الذي قد يتسبب في خلق فوضى ومواجهات عنيفة من جديد[1].

[1] – إسراء أحمد إسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص ص 122–123.

المبحث الثاني: الصعوبات التي واجهة استقرار التحول الديمقراطي بالجزائر

لقد واجه استقرار التحول الديمقراطي في الجزائر الكثير من الصعوبات منها التدخلات الخارجية من جهة وتشتت الذات الجزائرية بين العديد من الانتماءات بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني الذي فشل في لعب دور فعال داخل النظام السياسي.

المطلب الأول: التدخل الخارجي[1]

بعد توقيف المسار الانتخابي وإعلان الجبهة الإسلامية لرفع السلاح ضد النظام والقيام بأعمال العنف في الجزائر ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم تزويد الجزائر بالأسلحة لعدم رغبتها بالتدخل في الموقف الجزائري وقررت الجزائر شراء الأسلحة من طرف روسيا بتوقيع صفقة القرن بين روسيا والجزائر ، بعد أعقاب ارتفاع أسعار البترول وما حققته الجزائر من أرباح في سنة 2006 ما يقرب 80 مليار دولار قررت واشنطن مشاركة الجزائر في الحرب على الإرهاب حيث قامت هذه الأخيرة بتزويد الجزائر بأجهزة وأنظمة رادار متطورة من أجل مكافحة الإرهاب.

وقد شهدت الجزائر في عهد عبد العزيز بوتفليقة مرحلة هامة في تحسين العلاقات الدبلوماسية مع جميع دول العالم وإحياء الدبلوماسية المفقودة خلال التسعينيات ، أقدمت الجزائر على علاقات مع دول جنوب شرق أسيا والاتحاد الأوربي وكعنصر فعال في منظمة الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية.

إن التدخلات الخارجية في عملية التحول الديمقراطي تفسرها وتزيدها تعقيدا وتجعل خطط التحول أحيانا غير مناسبة ، وبذلك يتضح أن التحدي الذي تواجهه الجزائر ذا أبعاد متعددة بعدا اقتصاديا متمثل في الحالة الاقتصادية للدولة وبعدا سياسيا خاصا بشرعية نظام الحكم والحد من التدخلات الخارجية.

[1] – فيروز حميش ، **إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر1998إلى 2005**. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر، 102.

المطلب الثاني: ضعف المجتمع المدني

إن للمجتمع المدني دورا كبيرا في بناء التحول الديمقراطي ، إن تنظيمات المجتمع المدني لا تتمتع كلها بنفس القوة في تأدية وظائفها بل تختلف من بلد لأخر حسب طبيعة النظام وطبيعة البيئة التي تنمو فيها وفي الاخير نقول بأن هذه التنظيمات تتميز بعدة خصائص من أجل أداء وظائفها بشكل طبيعي وفعال.

ومن أهم هذه الخصائص:

1-**التنظيم الهيكلي:** تكون هذه التنظيمات مهيكلة ومستقرة ودائمة من أجل أن تؤدي دورها وأن تدافع على مصالح فئات معينة أو جماعات عامة.

2- **الطابع الديمقراطي داخل تنظيمات المجتمع المدني:** وهو أن تكون ثقافة ديمقراطية داخل التنظيمات بحيث تعتمد هذه التنظيمات على أساليب ديمقراطية في عملية اتخاذ القرار واحترام اللوائح والتمثيل والمحاسبة وإحترام مبدأ التداول على القيادة داخل هذه التنظيمات بمثابة البذرة لتجسيد الديمقراطية داخل المجتمع.

3- **تعددية التنظيمات للمجتمع المدني:** ما يضمن بقاؤها واستمرارها وما يساعدها على تعليم كيفية التعاون والتفاوض والتنافس بشكل سلمي يما بينها.

4- **الكثافة العددية لتنظيمات المجتمع المدني:** إن توفير فرصة للأفراد لانتماء إلى كثير من التنظيمات يدفع ذلك بكل تنظيم إلى تحديد جملة الأهداف الذي يسعى إلى تحقيقها فينعكس إيجابا على البناء الديمقراطي داخل المجتمع[1].

[1] – عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 1988 ، ص 98.

وفي الأخير نقول بأن معايير المجتمع الجزائري قد تتوفر على الجوانب الشكلية ولا نرى في داخل المجتمع المدني ثقافة ديمقراطية سياسية سائدة.

إن ضعف المجتمع المدني في أداء وظيفته في الجزائر يكمن من بداية نشأته أي أنه لم يلعب دورا فعالا ومؤثرا داخل النظام السياسي

الدخول في مرحلة التعددية: تعتبر هذه المرحلة كنتيجة للضغوط الخارجية والداخلية إذ فرضت المؤسسات الدولية والدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا على تبني دول العالم الثالث من بينها الجزائر نظام ديمقراطي الذي يضمن حقوق الإنسان والتوجه نحو اقتصاد السوق من أجل الحصول على مساعدات ودعم دولي من خلال مؤسسات المجتمع المدني ، وعليه فإن اهتمام الدول الغربية بالمجتمع المدني يساهم في تسريع عملية التحول الديمقراطي وإحداث حراك سياسي واجتماعي يقود الأنظمة الشمولية على التنحي إضافة إلى التدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى أحداث 5 أكتوبر 1988 هذه الأحداث لم تكن ذات طابع سياسي إنما ذات طابع اقتصادي و إجتماعي[1] .

ومنه فإن المجتمع المدني في الجزائر لم يكن تابع لقوة أشخاص أو منظمين لهذه المؤسسات بل جاءت تحت ضغوط خارجية التي فرضت على النظام حتمية الرضوخ للخيار الديمقراطي المربوط بوجود مؤسسات المجتمع المدني ، أما المجتمع المدني في الجزائر هو عبارة عن آلة للتنفس الاجتماعي فهو لا يملك أي ثقافة للتأثير على الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

2) **تدهور الوضع الأمني :** بعد توقيف المسار الانتخابي في الجزائر بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث تمكنت هذه الأخيرة من كسب الشعب وفقا لمصالحها وذلك حازت على نفسية الشعب وأصبحت تملك قوة لا يستهان بها أمام عجز المجتمع المدني والدولية .

رغم اعتبار المجتمع المدني ضابط اجتماعي إلا أنه لم يلعب دور مهم في حل مشاكل المجتمع لتفادي الأزمات وفي أول أزمة احتار المجتمع المدني في الجزائر وذلك عقب عندما أقرت جمعية الإسلامية للإنقاذ واسترجاع حقه بقوة مما أدى إلى دخول الجزائر في دوامة عنف في هذه المرحلة الصعبة كان لابد لمؤسسات المجتمع المدني أن تنص عنها من حيث الكم وأن تؤدي وضيفتها وفاعلية نشاطاتها لمواجهة الأزمة والتقليل من

[1] – زريق نفيسة ، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و إشكالية النظام الدولاتي مشكلات وأفاق** . مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية سنة 2009 ، ص116.

حداثتها إلا أن العكس هو الذي حصلها حيث شهدت الساحة الجزائرية في سنة 1992 إلى انخفاض في المؤسسات المجتمع المدني وحل العديد من الجمعيات الإسلامية نتيجة التهديد من طرف جماعات إرهابية ، وإعلان الدولة حالة الطوارئ الذي عمل على تقليص هامش الحريات للأفراد والتضييق عليهم .

وعليه فإن المجتمع المدني في هذه المرحلة فإن مساهمته كانت صعبة ومحدودة الأثر إذا اكتفى بالتراجع والإخفاء عوض إيجاد طرق سليمة لمساعدة المجتمع والدول للخروج من هذه الأزمة.

وعليه فإن ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لا تفرض مطالب المواطنين على الدولة بل تعمل على استجابة للدولة وتدعيم قاعدتها خدمة لمصالحها الذاتية في الجزائر إلى استمرار النظم القديمة من خلال أساليب وإجراء ات ديمقراطية شكلية أي أن التعبير لم يكن جوهري وجذري ، بحيث أن الجزائر اعتبارها أن الديمقراطية على التعددية الحزبية وحق الانتخاب لا على الديمقراطية الليبرالية التي تعطي قيم الحرية الساحة والمدنية [1].

أما السبب الثاني لضعف المجتمع المدني في الجزائر إذ المجتمع المدني يحتاج لوقت حتى يكتمل بناء قوته وقدرته المنظمة ونلاحظ أن الدولة الجزائرية عمرها أربع قرون وأن عمر المجتمع المدني الجزائري ، ابتدأ منذ قانون الجهات 90_31 لسنة1991 تم تراجعه عام 1992 بسبب الأزمة الأمنية ليعود بعد ذلك بقوة عددية

سنة 1999 وعليه فميلاد المجتمع المدني في الجزائر جاءت خدمت لم يكتب بعده الخيرة والكفاية التي يحتاج إليها كي يكون فعال وقوي داخل النظام السياسي[2].

[1]– زريق نفيسة ، **مرجع سابق** ، ص 116.

[2] – زريق نفيسة، **مرجع سابق** ، ص117.

المطلب الثالث: أزمة الهوية[1].

تبدوا أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري نظرا لانقساماته بين الاتجاهات المتعددة حيث يتمسك البعض باتجاه العروبي وأخر رأى في الاتجاه الإسلامي لتحقيق المقصود في الشخصية القومية في حين رأى البعض الأخر العودة إلى الهوية الأمازيغية .

كانت هذه الانقسامات سببا في انهيار نخب المؤسسات الحاكمة لتكسب أزمة الهوية بعد أخر ارتباطها الأزمة الشرعية، لقد حدد بيان أول نوفمبر 1954 المكونات الأساسية للهوية الوطنية الجزائرية هي الإسلام العروبة و الأمازيغية إن إدراج معوقات الهوية الوطنية ضمن المجال العام والدولة أقضى إلى تبيين مسألة الهوية ومنها جاءة هذه العناصر الهوية الوطنية بمغارات خطيرة فكل الأزمات التي شهدتها الجزائر في العقود الماضية تتمثل في محاولات استعادة المجتمع لمقومات الذاتية .

حيث كشفت هذه الأزمة على وجود اختلالات هيكلية وتناقضات جهوية بين المؤسسات الرسمية في الدولة و الممثلة في المؤسسات الرئاسية المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية التي تميزه بتعدد مراكز صنع القرار وعدم التنسيق بينها وهي مؤشر عن غياب التنظيم الهرمي بين مؤسسات الدولة وتفكيك العلاقات التنظيمية بينها مما يسمح بظهور قوى جديدة تمثلت في جماعات المصالح ، مما أضعف قوة النظام الجزائري إن انفجار أعمال العنف يعود اختلالات وانتقادات داخلية موجودة في المجتمع الجزائري إهمال العوامل الخارجية التي لعبت دورا في تبلور ظاهرة العنف السياسي في الجزائر .

[1] – عبد الإله بلقريز وأخرون ، **الجيش و السياسية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ،ص 73.

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر

لقد تباينة المواقف والآراء من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر حيث طرحت العديد من التساؤلات وكذلك المخاوف ليس على المستوى المحلي الجزائري فقط بل اتسع هذا الصدى ليشمل النطاق الإقليمي والنطاق الدولي.

المطلب الأول : الموقف الداخلي[1]

لقد تسارعت الأحداث التي عاشتها الجزائر منذ انتفاضة أكتوبر 1988 حيث تداخلت فيها العديد من العوامل منها وجود تباين اجتماعي صارخ ، العجرفة السياسية للنخبة الحاكمة ، الثراء الفاحش لأقلية محمية إضافة إلى تهميش وإقصاء غالبية المجتمع، بخاصة الشباب الذين يمثلون 75 من السكان عن كل القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع.

رفض الشعب الجزائري الأوضاع السائدة يوما بعد يوم عن طريق الإضرابات التي لم يكن يحكمها إطار سياسي يعبر عن تطلعات المجتمع المدني بطرق سلمية منظمة نظرا للغياب التام للجمعيات التي أثبتت التجارب الغربية دورها الإيجابي وهذا أدى إلى اللاتوازن وأفرز اضطرابات طرحت فيما بعد مسألة حرية التعبير والتنقل وغيرها و هذا كمقدمة لإصلاحات دستورية نقلت البلاد لوضعية إيديولوجية جديدة (إيديولوجية ليبرالية).

كما أن فشل النمط الثقافي ودوره الإدماجي مما خلف وراءه اختلال داخل البنى القيمية والبحث عن شرعية جديدة.

تردي الوضع الاقتصادي الذي انعكس سلبا على الشعب الجزائري وفشل النخبة الحاكمة في تحسينه .

كل هذه الأوضاع أدت بالشعب الجزائري إلى اختيار التحول نحو الديمقراطية بطريقة أو بأخرى فقد لاح في الأفق أنها الأمل في تحسين الأوضاع وإعطاء فرصة في تقلد مناصب الحكم والخروج من بوتقة الانغلاق التي جعلت من الشعب الجزائري في حيرة من أمره بين إعلان الولاء لنظام القائم أو التمرد عليه وإسقاطه .

[1] – موقع قوقل، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية ، مكتبة نور الخيرية ، 27 مارس 2016، الساعة 14:30.

المطلب الثاني: الموقف الإقليمي[1].

تونس : تعتبر الحكومة الجزائرية للرئيس (زين العابدين بن علي) شريكا أساسيا لحماية حدودها الشرقية من نشاطات المجموعة المسلحة ، ويمكن القول أن هناك تقاربا واضحا في وجهات النظر حول بعض القضايا ومنها تحديدا محاربة الإسلام المسلح على نفس الطريقة التي اعتمدها الرئيس التونسي السابق (الحبيب بورقيبة) وواصل العمل بها الرئيس (زين العابدين) وتعد تونس من أكبر الدول اهتماما بتطور الأوضاع في الجزائر ، نظرا للجوار والتقارب الاجتماعي بين البلدين ولذلك ففي أعقاب إعلان نتائج الانتخابات للدورة الأولى في الجزائر تم الإعلان عن حالة التأهب العسكري داخل تونس وعلى الحدود بين البلدين تحسبا من خطر المد الإسلامي والذي واجهته تونس من قبل متمثلا في حركة النهضة التي فاقت الانتخابات التشريعية في أفريل 1989 ولقد أكدت كل من الحكومتين التونسية والجزائرية على المساعي والأهداف المشتركة للبلدين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوافق إرادتهما في تدعيم روابطهما التاريخية وتطوير التعاون بينهما في كل الميادين ليس في الإطار الثنائي فحسب وإنما كذلك ضمن أفق أوسع لبقاء الاتحاد المغاربي.

المملكة المغربية:

التزمت الحكومة المغربية بعدم التعبير عن النوايا الحقيقية تجاه تصاعد التيار الإسلامي في الجزائر إلا أن صلابة موقف المغرب في التعامل مع جماعة العدل والإحسان وجماعة الشبيبة الإسلامية أوضح توجه الحكومة المغربية في التعامل مع التيار الإسلامي حيث اعتبرت أن السيطرة على التيارات الإسلامية يعد السبيل لمواجهة انتقال تأثير التيارات الإسلامية بالجزائر.

والواقع أن موقف المغرب أكثرا تحفظا في التعامل مع الحدث الجزائري عن الموقف التونسي وقد يكون ذلك بسبب الاختلاف في طبيعة النظام السياسي لكل منهما فضلا عن مشاكل الحدود بين المغرب والجزائر التي تثار من فترة لأخرى ، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية .

في هذا الإطار نجد الإشارة إلى أن منطقة المغرب العربي تتميز بجانب اشتراك دوما في الخبرة التاريخية والاستعمارية بتداخل ثقافي كبير نتيجة قوة التفاعل الاجتماعي .مما دفع لظهور فكرة قيام اتحاد بين مجموعة أقطاره والتي لم تكلل بالنجاح في الأخير و بقيت محتشمة.

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2006، ص 191.

كما تجاوبت المغرب مع الجزائر في دعوة المغرب التدعيم والتعاون بينهما ، لمواجهة الإرهاب وشبكات تهريب الأسلحة بالإضافة إلى موضوع الهجرة غير الشرعية ووضع خطط لحراسة الحدود بشكل جماعي وتفعيل قنوات الاتصال بين دول المغرب العربي[1] .

المطلب الثالث: الموقف الدولي[2]

الموقف الفرنسي من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر: نظرا لتشابك العلاقات على المستويين التاريخي والسياسي بين فرنسا والجزائر ،فقد كان الدور الفرنسي هو الأكثر بروزا و الأكثر تغيرا عن الموقف الأوروبي ، حيث لا تستطيع أية دولة منهما أن تمحي أثار 132 عاما من التقتيل والتذبيح الإنساني و التواصل السياسي والاقتصادي. والاجتماعي والثقافي بقرار أو بخطة فمن الناحية الجغرافية هناك قرب في الأقاليم بإضافة إلى أن هناك الكثير من الجزائريين يعيشون في فرنسا والعكس.

كان التأثير على قرار المسيرة الديمقراطية واحترام دستور 89 يعد السمة البارزة في التوجه السياسي و الإعلامي الفرنسي تجاه الجزائر ، حيث عبرت الحكومة الفرنسية عن موقف واضح بعدم رغبتها ومعارضتها لوصول الإسلاميين للسلطة لعدة أسباب منها لجوء الجزائريين إليها مما يضطرها إلى إعادة النظر في سياساتها أو لجوء من لهم علاقة بالجبهة الإسلامية وما يمثله ذلك من خطر داخل فرنسا وأوروبا ككل.

دبلوماسيا: من خلال الاتحاد الأوروبي وذلك بمطالبته بصياغة موقف يكون في مستوى التحديات المشتركة .

عسكريا: حيث أثارت بعض الأوساط أن فرنسا قامت بتزويد قوات الجيش والأمن الجزائري بأسلحة ومعدات **تقدرب:** 100 مليون للسيطرة على الوضع الأمني .

إعلاميا: من خلال تصعيد عداوتها للجبهة في وسائلها الإعلامية ومطاردة أنصار الجبهة في فرنسا.

إقتصاديا: حيث توسطت لدى مؤسسات التمويل الدولية لإعادة جدولة جزء من ديون الجزائر وقانونيا ساعدت وزارة الداخلية الفرنسية في إعادة القانون الانتخابي الذي هدف إلى تعديل الدوائر الانتخابية حتى تكون النتائج

---

[1] – عبد القادر رزيق الخادمي ، **مرجع سابق** ، ص ص 191-192.

[2] – إسراء أحمد إسماعيل ، **مرجع سابق** ، ص 93.

في صالح جبهة التحرير الوطني ، وهكذا كانت المواقف الإقليمية والدولية متفاوتة ومتباينة على حسب المصالح فهم كالسفن يتمايلون ويتراقصون كل على حسب الكسب الأوفر لبلده.

خــلاصــة الفصل الثالث

نخلص في هذا الفصل أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وتستغرق بعض الوقت ، فعادة ما تكون مصحوبة ببعض المشكلات و التوترات وقد تتعرض لانتكاسات ما لم يتم توفير مقومات استمرارها، وعليه لابد من توفير بيئة تحتية لعملية الانتقال الديمقراطي وهذا يكون عن طريق تقوية مؤسسات المجتمع المدني وخلق انتخابات حرة ونزيهة وتقوية المشاركة السياسية واتخاذ الشفافية شعارا حتى يكون لدينا استقرار سياسي حقيقي غير مزيف يرضى به الشعب والنخبة الحاكمة على حد سواء.

الخاتمة

إن دراسة التحول الديمقراطي في الدول العربية يجيب على مجموعة من التساؤلات خاصة بسياق تحولات البيئة الداخلية العربية وتحولات فرضتها البيئة الخارجية الدولية ، ورغم الجدل الفكري حول أولوية العوامل الداخلية والخارجية في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ووجاهة الحجج المطروحة من أنصار كلا الاتجاهين فالثابت هو أن تفاعل تلك العوامل أسفر عن اقتناع النخب السياسية الحاكمة خاصة بعد أن تآكلت شرعيتها التقليدية واهتزت سواء التاريخية أو الكاريزمية أو حتى شرعية الإنجاز والتنمية بضرورة إعادة صياغة رؤاها الفكرية والإيديولوجية وتحديث بنيتها السياسية والاقتصادية في إطار تكييف أنظمتها السياسية مع السياق الدولي الجديد القائم على الديمقراطية واقتصاد السوق كنموذج غربي ناجح ، والجزائر لم تكن بعيدة عن الاقتراب الحديث نحو التحول الديمقراطي ذا المنابر الحزبية المتعددة الذي ظهر من خلال إقرار دستور عام 1989 وإجراء الانتخابات التشريعية عام 1991 التي أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولكن وقوف المؤسسة العسكرية المسيطرة عائقا أمام تولي الجبهة مقاليد الحكم لم يمكن الجزائر من التمتع بثمار التحول الديمقراطي ، ونتيجة لذلك بدأت إرهاصات العنف وبدأ أن عملية التحول الديمقراطي توقفت وتراجعت حتى مجيء الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول إحلال نوع من الاستقرار السياسي بوضع حد للأوضاع المتدهورة ومحاولة إيقاف مسلسل العنف وإعادة إدماج هذه الفئة في المجتمع والابتعاد عن لغة القوة والسلاح من خلال تفعيل قانون الوئام المدني الذي ساهم في انحصار أعمال العنف ومحاولة إعادة الوفاق بين الجزائريين والتركيز على تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات إضافة إلى التعديلات التي حاولت ضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية مما أدى لعودة الاستقرار السياسي لنقل نسبي ، وبعد هذا القانون جاء مشروع المصالحة الوطنية الذي عبر بصفة واضحة من خلال نتائج الاستفتاء عن رغبة الشعب بعودة الأمن والاستقرار للبلاد.

لكن لتحقيق هذا الاستقرار لابد من إصلاح النظام الاقتصادي بما يخدم المستوى المعيشي للمواطنين هو أمر لا يمكن إغفاله لأن تعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخها كما تؤكد ذلك الدراسات مرهون بتحقيق تنمية اقتصادية حيث يفترض في تلك الإصلاحات الاقتصادية أن تخفف من الآثار السلبية على الفقراء ومحدودي الدخل " الطبقة الوسطى " لأن الطبقة الأخيرة هي دعامة الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، كما يجب تجديد النخب الحاكمة وتحديد أدوار المؤسسات ومنها المؤسسة العسكرية لأن عملية التحول الديمقراطي تتطلب فسح المجال أمام الكوادر والفئات الأخرى لتولي المناصب السياسية داخل مؤسسات النظام السياسي في الأحزاب السياسية من جهة وتحديد أدوار المؤسسة العسكرية مكن جهة أخرى، نشر الثقافة الديمقراطية من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النشاطات السياسية ، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وعملها كوسيط بين النظام السياسي والمجتمع كما تؤدي الأحزاب السياسية دورا في نشر تلك الثقافة من خلال قيامها بوظائف التنشئة السياسية و التثقيف وتعبئة الرأي العام وغيرها.

إذا اجتمعت كل هذه المتطلبات يكون لدينا استقرار سياسي حقيقي لا تشوبه شائبة.

قائمة المصادر والمراجع

أ/ الكتب.

1-الأزرق مغنية، **نشوء الطبقات في الجزائر**. دراسة في الإستعمار والتغيير السياسي، ترجمة سمير كرم بيروت مؤسسة الأبحاث الغربية، 1980.

2-الهرماسي عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،1988.

3- أبو زكريا يحي، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**. ناشري، بدون سنة نشر.

4- إبن منظور، لسان العرب. دار العرب، القاهرة ، 2005.

5- بلقريز عبد الإله وأخرون ، **الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي**. مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت ، 2002.

6- بلقيس أحمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**. مكتبة مديولي، اليمن، 2004.

7- بوكروج نور الدين، **الجزائر بين السيء والأسوء**. بحث في الأزمة الجزائرية، دار القصبة، سنة 2000.

8- بن هدى علي وأخرون، **القاموس الجديد للطالب**. معجم عربي مدرسي، المؤسسة الوطنية للكتاب ط7،الجزائر، 1991.

9- رزيق المخامدي عبد القادر، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2006.

10- زايد أحمد ، **علم الإجتماع بين الإتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، سلسلة علم الإجتماع المعاصر. الكتاب 40، القاهرة ، دار المعرفة، 1971.

11- شبلي محمد، **المنهجية والتحليل السياسي**. الجزائر، دار هومه ، 2002.

12- قيرة إسماعيل وأخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2002.

13- وهبان أحمد، **التخلف السياسي والتنمية السياسية**. رؤية جديدة للوضع السياسي في العالم الثالث الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.

ب/ المجلات والجرائد

1-الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لضرورة النقد الدولي**. الجزائر، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد،1996.

2- بوزيدي عبد المجيد، **نفط حاسي مسعود أو الخروج من المديونية**. عالم السياسية،20 نوفمبر 1991 العدد الأول، الجزائر.

4- بوكراع إلياس، **العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر**. مجلة الجيش، العدد 461 ديسمبر 2001.

5- حنفي علي خالد، **الإستراتيجية الجديدة للأمريكا في إفريقيا**. المجلة السياسية الدولية، مؤسسة الأهرام،العدد 153، جويلية 2003، القاهرة.

6- عروس الزبير، **الذات الممزقة بين الأنا والأخر**. رؤية حول طبيعة الصراع الثقافي في الجزائر، نقد العدد 5، 1983.

7- قيرة إسماعيل، **الذات العربية الممزقة**. التحديات الراهنة والمستقبل، شؤون عربية، العدد 83،سبتمبر 1990.

ت/ الملتقيات

1-إلهام ثابت سعيدي، **التحول الديمقراطي في الجزائر**. الملتقى الأول، طبعة عملية التحول الديمقراطي، قسم ع س و ع د، 11/10 ديسمبر 2005.

ث/ الأطروحات والرسائل الجامعية.

1-بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر،2008.

2- الشرياني محمد علي عمير، **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات**. من 1990-1999،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،الإمارات،2002.

3- إسماعيل إسراء أحمد، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، مصر،2007.

4- بوعافية محمد صالح، **التبعية وإنعكاستها على التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير، أفريل 2002.

5- حميش فيروز، **إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر1998إلى2005**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر.

6- زريق نفيسة، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي مشكلات وأفاق**. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية سنة 2009.

7- مسعودي عبد القادر، لعروسي حنان، التحول **الديمقراطي في الجزائر(العوامل الداخلية والخارجية)**. مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، سعيدة سنة 2012/2011.

ج/ المداخلات.

1-شليغم غنية، **الإستقرار السياسي المقومات والدوافع**، مداخلة بجامعة ورقلة. 2011.

ح/ الكتب باللغة الأجنبية.

James ciment: **conyhict and crisis une post- cildwarwoerld_ algeria** the findamentestchallen.new york . bactson/ bile1997.

خ/ المواقع الإلكترونية.

موقع قوقل، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية**، مكتبة نور الخيرية، 27 مارس2016 ، الساعة 14:30.

قائمة الملاحق

الجدول رقم 01 :

الجدول رقم 02 : صورة الآخر في مخيلة الذوات المتنافسة (المعرب ، المفرنس ، الإسلامي).

الفهرس

البسملـــة.....**01**

قـــول مأثور.....**02**

إهـــداء.....**03**

شكـــر وعرفان.....**04**

المقدمـــة.....**05**

الفصـــل الأول: ماهية التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي وعلاقتهما.

تمهيـــد.....08

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي.....09

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي. 10

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي.....11

المطلب الثالث: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي.....12

المطلب الرابع: مؤشرات التحول الديمقراطي.....15

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي **17**

المطلب الأول : تعريف الاستقرار السياسي.....17

المطلب الثاني: اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي.....18

المطلب الثالث : أبعاد الاستقرار السياسي.....19

المطلب الرابع: مؤشرات الاستقرار السياسي.....21

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي.....**24**

المطلب الأول: مستوى التنمية الاقتصادية.....24

المطلب الثاني: قوة المؤسسات السياسية 24

المطلب الثالث: دور العامل الخارجي.....25

المطلب الرابع: تجانس الثقافة السياسية.....26

خلاصــة الفصل الأول.....27

الفصل الثاني: أسباب التحــول الديمقراطي في الجزائر ومعوقاتــه

تمهيـــــد.....29

المبحث الأول: الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في الجزائر.....**30**

المطلب الأول: أزمة النظام السياسي.....30

المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية.....32

المطلب الثالث: الوضع الاجتماعي.....33

المبحث الثاني: الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في الجزائر.....**36**

المطلب الأول: المتغير الجيو إستراتيجي.....36

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية.....36

المطلب الثالث: الأزمة الإقتصادية 39

المبحث الثالث: معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر.....**40**

المطلب الأول: ضعف السلطة السياسية.....40

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية.....**41**

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية.....43

خــلاصــة الفصل الثاني.....45

الفصل الثالث : تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي بالجزائر والصعوبات التي واجهته

تمهيـــد.....47

المبحث الأول : أرضية التحول الديمقراطي وأثرها على الاستقرار السياسي..... **48**

المطلب الأول: طبيعة المؤسسات السياسية **48**

المطلب الثاني: تردي الوضع الاقتصادي 50

المطلب الثالث: القيادة ودورها في تفعيل عملية التحول الديمقراطي.....51

المبحث الثاني: الصعوبات التي واجهة استقرار التحول الديمقراطي بالجزائر.....**53**

المطلب الأول: التدخل الخارجي.....53

المطلب الثاني: ضعف المجتمع المدني 54

المطلب الثالث: أزمة الهوية.....57

المبحث الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر..... **58**

المطلب الأول: الموقف الداخلي.....58

المطلب الثاني: الموقف الإقليمي.....59

المطلب الثالث: الموقف الدولي.....60

خـــلاصـــة الفصل الثالث 62

الخاتمـــة.....**64**

قائمة المصادر والمراجـع.....**67**

قائمة الملاحق.....**71**

الفهـرس.....**73**